المُبين

مَجلّة فصليّة مُحكّمة

تُعنى بعلوم كتاب نهج البلاغة
وبسيرة الإمام عليّ عليه السلام وفكره

تَصْدُرُ عَنِ

الأمانة العامّة للعتبة الحُسينيّة المُقدّسة
مؤسّسة علوم نهج البلاغة

مُجازَةٌ من وزارة التّعْليم العالي والبَحْث العِلْميّ
مُعْتَمَدةٌ لأغراض التَّرْقِيَة العِلْمِيّة

السنة السابعة- العدد السابع عشر

جمادى الأولى ١٤٤٤ هـ- كانون الأول ٢٠٢٢م

الإمامة في نهج البلاغة
سُبُلها وأحقيَّة الإمام علي (عليه السلام) فيها

م. رزاق مهدي حمادي السعدي
جامعة بغداد- كلية التربية- قسم علوم القرآن

Imamat in Nahjul – balagha, Its path and Imam Ali's Eligibility

by Razak Mehdi Al – Saddi

Baghdad university

ملخص البحث

تكفل الله سبحانه وتعالى باختيار الأئمة قادة للأمة، ولم يجعل هذا المنصب الإلهي باختيار الناس وشوراهم، إذ أكد سبحانه وتعالى لنبيه إبراهيم (عليه السلام) أنه هو من يختار الأئمة، فأشار إلى ذلك بقوله سبحانه ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ﴾[٥]، فلا محل للظالم في أمرة الناس؛ لأن الإيمان والعدل والزهد والأمانة والصدق وغيرها من الصفات لا تتوافر فيه، فهي واجبة فيمن نُصب إماماً للأمة، وقد بايع الناس الإمام علي (عليه السلام) في غدير خم بإمرة المسلمين، فكانت البيعة الأولى لاختيار خليفة للنبي (صلى الله عليه وآله) بأمر من الله تعالى، الأمر الذي لم يستسغه جملة من الناس، فطلب بعضهم أن ينزل الله سبحانه عليه العذاب الأليم إن كان هذا الأمر منه[٦]، حقداً وحسداً للإمام علي أو طمعاً بالرياسة، فأقصي الإمام علي (عليه السلام) من منصبه الإلهي، فقد تشاور الناس في اليوم المشؤوم تحت سقيفة بني ساعدة، والفتنة التي يشعلها الشيطان تكاد تذهب بالإسلام وأهله، إلى أن خرج أهل الفتنة باختيار أول حاكم لهم بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله).

كان أمر التنصيب الإلهي للإمام علي (عليه السلام) يوجب عليه عدم السكوت، فاتخذ (عليه السلام) طرقاً عديدةً لتذكير الناس بحقه في الخلافة، من أهمها أقواله، وخطبه البليغة التي جُمعت في كتاب نهج البلاغة، والتي سجلت ووثقت كل الأحداث في تلك الحقبة كي لا تبقى حجة للناس، فقد بيَّن (عليه السلام) الحق من الباطل.

الكلمات المفتاحية: الإمامة، البيعة، السقيفة.

Abstract

From Allah favour upon Arab nation, that he had chosen the prophet Muhammad from them, and their language to be the language of the holy Quran, so Arabs and Muslims become the lords of the world.

Allah has chosen who will continue after the prophet (Imamat).

This research tracks the first Imam saying – who was chosen – stating some Issues documented by the prince of true believes in his speeches.

Keywords: Imamat, Bayah

مقدمة

تفضل الله سبحانه وتعالى على أمة العرب أن اختار منها النبي الخاتم، واختار لغتها لتكون لغة الكتاب السماوي المقدس، فأصبح العرب والمسلمون أسيادًا للعالم، وتكرم سبحانه بأن جعل لهذه الأمة من يكمل المنهاج الذي جاء به النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله)، فكانت الإمامة التي أراد بها سبحانه أن تكمل تصاعد الأمة ورقيها نحو الكمال، فنصب النبي (صلى الله عليه وآله) خليفته من بعده بأمر الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾[1]، وعين الأئمة الهداة لتتجنب الأمة العودة إلى الجاهلية فتتفرق وتفشل ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[2]، وأقر الناس هذا التنصيب الإلهي، وبايعوا الإمام علي (عليه السلام) خليفةً للنبي؛ لإكمال مسيرة الأمة ونشر دينها ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾[3]، وما إن أغمض النبي (صلى الله عليه وآله) عينيه حتى ظهرت بوادر الفتنة السوداء، والانقلابة الكبرى ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللهُ الشَّاكِرِينَ﴾[4]، فقد نشط الشيطان وأجج نار الفتنة للنيل من هذه الأمة، فخرج الناس من هذه الفتنة باختيار خليفة لهم، تاركين من

نص عليه الله ورسوله، فكان أمام الإمام علي (عليه السلام) طريقان: أولهما أن يثور بوجه هذه الانقلابة الجاهلية، وقد ينتج من هذه الثورة سقوط هذا الدين وتمزقه والقضاء عليه، وثانيهما أن يصبر ويحتسب، فاختار الإمام علي (عليه السلام) الطريق السلمي في المواجهة بعد قلة الناصر، واتبع (عليه السلام) المعارضة السلمية البناءة، ولم يسكت (عليه السلام) عن حقه فقد دافع في أقواله وخطبه ورسائله عن حقه، فكانت تلك الأقوال والخطب البليغة الرائعة سجلاً وثق ما حدث من وقائع وأحداث في تلك الفترة؛ ليعرف الناس عبر الأجيال الحق، ولا يبقى مجال في الشك لما حدث ودار، وقد جُمعت كل تلك الخطب والأقوال البليغة لتكون سفرًا خالدًا سمي بنهج البلاغة، تلك البلاغة التي جاء بها (عليه السلام) كانت تحت كلام الخالق وفوق كلام المخلوقين، وقد احتوى هذا الكتاب كل ما يحتاجه الناس من أمور دينهم وعقائدهم، ففيه الحكم والنصح والإرشاد، وسجلت خطبه مصير هذه الأمة بعدما تركت التنصيب الإلهي، واختارت الشورى والرأي بديلا، هذا المصير تنبأ به (عليه السلام) وهو واقع مجتمعاتنا الإسلامية اليوم، حيث التشتت والفرقة والتمذهب والعنصرية، وانتشار مظاهر الجاهلية الأولى، وظلم ولاة الأمور وكثرة الحروب، وهدر الأموال، وظهور دول تدعي الإسلام، لا تملك منه إلّا الاسم والرسم، وهذا ما دعاني لكتابة بحثي هذا، فقد حاولت تسليط الضوء على تلك الأحداث التي مرت في تلك الحقبة الزمنية، وموقف الإمام علي (عليه السلام) منها، مبينا دوره (عليه السلام) في بناء

تلك الأمة الفتية، فكون علي ليس خليفة لا يسلب منه مكانته المرموقة بين الناس، فقد ظل (عليه السلام) الراعي للأمة والناصح الأمين، إلى أن جاءته الخلافة ساعية إليه، وحملت له بشرى الشهادة بعدما ظل ساعيًا خلفها في معاركه، وقد قسمت البحث إلى مبحثين، الأول في مفهوم الإمامة، وما حدث من أحداث وثقتها خطبه (عليه السلام)، أما الثاني، فكان علة سكوت الإمام علي (عليه السلام) عن حقه وتقديمه صالح الأمة على صالحه، وأشرتُ إلى الخطب في المتن للاختصار، وقد استعنت بشرح كتب نهج البلاغة، والمصادر قديمها وحديثها، ومن الله التوفيق.

المبحث الأول

علي (عليه السلام) والإمامة

اختار الله سبحانه وتعالى عليًّا بن أبي طالب (عليه السلام) إماماً وخليفةً للمسلمين؛ لأن المعصوم الوحيد القادر على إقامة العدل الإلهي في الأرض، وأما الناس فقد تركوا ما أمر الله سبحانه واختاروا لهم خليفة، حسداً وحقداً وطمعاً بالرياسة، ومع كل هذا استمر الإمام علي (عليه السلام) يمارس دوره في صلاح وإصلاح الأمة، حتى رضخ الناس لما أمر به سبحانه، فتزيَّنت الخلافة بتولي الإمام علي والإمام الحسن (عليهما السلام) الخلافة، فساد العدل بين الناس.

المطلب الأول: تعريف المصطلحات

أولاً: ورد في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) مصطلحات تتعلق بالإمامة، التي أصبحت فيما بعد محط نقاش وجدل بين الفرق الإسلامية ومنها:

١-الإمامة

الإمامة لغة: القصدُ والتقدم، وكلّ من ائتمَ به قوم كانوا على الصراط

المستقيم أو كانوا ضالين، والإمامة مصدر من أمَّ يؤم، وأمَّهم: تقدمهم، وهي الإمامة، والإمام (بالكسر كل من ائتم به القوم من رئيس أو غيره)[٧].

والإمامة في الاصطلاح تعني: رياسة في الدّين والدنيا لشخص من الأَشخاص[٨]، فضلاً عن أنَّها :الخلافة للنبوة في حراسة الدين والدّنيا، وعقدها لمن يقوم بها في الأمَّة واجب بالإجماع[٩]، وقد أطلق جمهور العامة على زعماء فقهائهم مصطلح الإمام، كأبي حنيفة وأحمد والشافعي ومالك، أمَّا الزيدية، فترى وجوب كون الإمامة في أهل البيت (عليهم السلام) أي في البطنين كما يعبروا بذلك أي في ذرية الإمام الحسن (عليه السلام) أو الإمام الحسين (عليه السلام)، ولكنهم لم يشترطوا العصمة فيها، ولم يحددوا الأئمة بعدد معين، وقد ذكرت كلمة إمام في نهج البلاغة ثمان مرات، واستعملت كلمة (الإمامة) في نهج البلاغة مرة واحدة، وقد جاء هذا اللفظ في قوله (عليه السلام): **«وَلَعَمْرى لَئِنْ كانَتِ الإمامَةُ لا تَنْعَقِدُ حَتّى تَحْضُرَها عامّةُ النّاسِ»**(٢/ ٨٦)، وتثبت الإمامة بالنصّ من الرسول أو من السابق بالإجماع، وتثبت أيضا بتبعية أهل الحلّ والعقد عند أهل السنة والجماعة، والمعتزلة الصالحية من الزيدية، خلافاً لأكثر الشيعة، فإنهم قالوا لا طريق إلّا النص، وقال بعض الصوفية الإمامة قسمان، إمامة ظاهرية وإمامة باطنية[١٠].

٢- الخليفة:

الخِلافة: الإمارة والنيابة عن الغير، وشرعاً: هي الإمامةُ الكبرى[١١]، وعلى هذا المعنى فلفظ الخليفة يطلق في اللغة على من يخلف غيره، وفي الإسلام أخذ هذا اللفظ يطلق على من يخلف النبي، والخلافة

بناءً على ذلك أول نظام سياسي في دستور الشريعة الإسلامية، قال بعض الصوفية الخلافة قسمان، خلافة صغرى: وهي الإمامة والرئاسة الظاهرية، وخلافة كبرى: وهي الإمامة، والرئاسة الباطنية كما كان لعلي [عليه السلام]، فالخليفة هو الإمام، والخليفة شرعا هو الإمام الذي ليس فوقه إمام[١٢].

وقد جاء هذا اللفظ في قوله (عليه السلام): «**خليفة من خلائف أبنائه**»(١٠/ ٩٥)، واستعملت كلمة (الخلافة) مرة واحدة في نهج البلاغة، في قوله: «**وَاعَجَبَاهُ! أَتَكُونُ الْخِلاَفَةُ بِالصَّحَابَةِ وَلا تَكُونُ بِالصَّحابَةِ وَالْقَرَابَةِ**»(١٨/ ٤١٦)، واتفق جمهور العلماء على أن الخلفاء الراشدين أربعة، بينما عدَّ بعضهم الإمام الحسن (عليه السلام) خامسهم.

٣- البيعة:

استعملت كلمة (البيعة) مرتين في نهج البلاغة، والبيعة هي العهد على الطاعة، كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه، وأمور المسلمين، لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري؛ فسمي بيعة مصدر باع، وصارت البيعة مصافحة بالأيدي، هذا مدلولها في عرف اللغة، ومعهود الشرع، وهو المراد في الحديث في بيعة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ليلة العقبة، وعند الشجرة، وحيثما ورد هذا اللفظ، ومنه بيعة الخلفاء، ومنه أيمان البيعة، كان الخلفاء يستحلفون على العهد، ويستوعبون الإيمان كلها؛ لذلك فسمي هذا الاستيعاب أيمان البيعة، وكان الإكراه فيها أكثر وأغلب؛ وقد أفتى مالك بسقوط

يمين الإكراه أنكرها الولاة عليه ورأوها قادحة في أيمان البيعة، وقد جاء هذا اللفظ في نهج البلاغة بقوله: «أَنَّهَا بَيْعَةٌ وَاحِدَةٌ لَا يُثَنَّى فِيهَا النَّظَرُ»(١/ ٢٣٠) وقد تمَّت مبايعة الإمام علي (عليه السلام) بعد مقتل عثمان، فقد بايعه المسلمون ووجوه الصحابة، والخلافة هي موضوع البيع، لذلك سميت البيعة بالبيعة أو المبايعة[١٣]، كما جاء في قوله (عليه السلام): «أَوْ مُبَايِعَةٌ حَائِدَةٌ»(١٥/ ٨٠).

ثانيا: تعريف كتاب نهج البلاغة

كتاب نهج البلاغة هو من أهم المصادر الروائية والتاريخية عند الفريقين، فهذا ابن أبي الحديد المعتزلي قد شرحه بصورة مفصلة، وطبع مرات عديدة في مختلف البلاد الإسلامية، وهذا الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية، له شرح موجز للنهج، وما من قارئ للنهج إلّا ويعرفه من خلال الاطلاع عليه وعلى تعليقاته المهمة على الكتاب، وهذا ابن ميثم البحراني وغيره من علماء الإمامية قد شرحوا نهج البلاغة وعلقوا عليه ونقلوه إلى اللغات الأخرى[١٤]، فلقد صارت الكلمات التي يلقيها أمير المؤمنين (عليه السلام) في خطبه، أو يمليها إلى كاتبه مخزونة في صدور جمع من أصحابه، على موجب السيرة العربية، ثم قيد ما في تلك الصدور إلى الكتابة في الأصول الأولية، ومنها ما أُلف في عصر الأمير (عليه السلام) مثل كتاب الخطب تأليف أبي سليمان زيد الجهني الذي شهد حروب الأمير (عليه السلام)، ثم نقل منها إلى سائر الكتب التي ألفت في جمع خطبه (عليه السلام) إلى عصر الشريف الرضي رحمه الله مما لا يستهان به، وكانت تلك الأصول المعتبرة والكتب المعتمدة في مكتبة

الوزير سابور بن أردشير وغيرها في بغداد تحت نظر الشريف الرضي رحمه الله يستفيد منها في كل حين، حتى أخرج منها ما اختاره من منشآت أمير المؤمنين (عليه السلام) وجعلها بين الدفتين مرتبا على ثلاثة أقطاب: الخطب، الكتب، الحكم، وبعد ذلك سمي ما دونه من المنشآت بـ (نهج البلاغة) وبيَّن وجه التسمية في مقدمة الكتاب، بقوله لأنه يفتح للناظر في تلك المنشآت أبواب من البلاغة، فكل واحد من الخطب والكتب والحكم مصداق نهج البلاغة، أي طريقها الواضح يفتح للناظر فيه أبواب من البلاغة، وبما أن ما اختاره ودونه في الأقطاب، قد رقي في الجزالة والبلاغة أعلى الدرجات، وعجزت عن إدراك مزاياه إفهام كثير من الطبقات، كان محتاجا إلى التعليق والتحشية والشرح والبيان، والترجمة إلى سائر اللغات، نظما ونثرا لتعميم نفعه لجميع أفراد نوع الإنسان، فقيَّض الله جل جلاله جمعا من أعلام المسلمين، من العرب والعجم والسنة والشيعة وغيرهم، فقاموا بتلك الوظائف كل على مبلغ وسعه وجهده ومقدرته، وتوفيقه وسعادته، وهم بين من شرح جميعه، أو علق عليه كذلك، أو شرح مشكلاته فقط، أو شرح خطبه، أو شرح كتبه أو جمعها، أو شرح كلماته القصار أو بعض أجزائه أو ترجمة كل أو بعض منه إلى لغة أخرى، أو نظمه بالفارسية، أو غيرها أو التأليف في بعض ما يتعلق به، من تعداد خطبه وكتبه أو فهرس ألفاظه، أو التعريف له أو غير ذلك مما ألفوه من هذا القبيل[١٥].

المطلب الثاني: سقيفة بني ساعدة

ما إن أغمض النبي (صلى الله عليه وآله) عينه حتى دبَّ الخلاف في أمته وانقلبت على أعقابها ﴿وَمَا

﴿مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾[16]، فكانت الأمة أمام خيارين، إما أن تختار قائدها من الطريق الذي اختاره الله ورسوله، وتضمن الأمن والأمان، وإما أن تختار من تراه مناسبا لها وتترك التنصيب الإلهي، وتقع في الفتنة الكبرى، هذه الفتنة التي كادت أن تستأصل وجود الدين الإسلامي برمته، وقد أوضح أمير المؤمنين حجته في بطلان ما ذهبوا إليه في السقيفة فقد قال (عليه السلام): «ما قالت الأنصار؟» قالوا: «قالت منا أمير ومنكم أمير»، قال (عليه السلام): «فهلا احتججتم عليهم بأن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وصى بأن يحسن إلى محسنهم، ويتجاوز عن مسيئهم»، قالوا: «وما في هذا من الحجة عليهم»، فقال (عليه السلام): «لو كانت الإمارة فيهم لم تكن الوصية بهم»، ثم قال (عليه السلام): «فماذا قالت قريش؟» قالوا احتجت بأنها شجرة الرسول (صلى الله عليه وآله)، فقال (عليه السلام): «احتجوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة» (١/ ١١٦)، وقال (عليه السلام) في الخطبة رقم (١٧١): وقد قال قائل: إنّك على هذا الأمر يا ابن أبي طالب لحريص، فقلت: «بَلْ أَنْتُمْ وَاللهِ لَأَحْرَصُ وَأَبْعَدُ، وَأَنَا أَخَصُّ وَأَقْرَبُ، وَإِنَّمَا طَلَبْتُ حَقّاً لِي وَأَنْتُمْ تَحُولُونَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، وَتَضْرِبُونَ وَجْهِي دُونَهُ، فَلَمَّا قَرَعْتُهُ بِالْحُجَّةِ فِي الْمَلأِ الْحَاضِرِينَ، هَبَّ كَأَنَّهُ بُهِتَ لاَ يَدْرِي مَا يُجِيبُنِي بِهِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَعْدِيكَ عَلَى قُرَيْشٍ وَمَنْ أَعَانَهُمْ؟ فَإِنَّهُمْ قَطَعُوا رَحِمِي وَصَغَّرُوا عَظِيمَ مَنْزِلَتِي، وَأَجْمَعُوا عَلَى مُنَازَعَتِي أَمْراً هُوَ لِي، ثُمَّ قَالُوا: أَلَا إِنَّ فِي الْحَقِّ أَنْ تَأْخُذَهُ، وَفِي الْحَقِّ أَنْ تَتْرُكَهُ»

(٢/ ٨٤)، هذا الفصل من خطبة يذكر فيها أمر الشورى، والذي قال له: إنك على هذا الأمر لحريص! هو سعد بن أبي وقاص مع روايته فيه: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى)[١٧]، وهذا عجيب وقد رواه الناس كافة، وقالت الإمامية: هذا الكلام كان يوم السقيفة، والقائل أبو عبيدة بن الجراح، وقرعته بالحجة: صدمته بها، قوله (عليه السلام): بهت، في بعض النسخ: هب... أي استيقظ، والعدوي: طلبك إلى وال ليعديك على من ظلمك... أي ينتقم منه ، فإنهم قطعوا رحمي... لأنهم لم يراعوا قربه (عليه السلام) من رسول الله (صلى الله عليه وآله) أو منهم، أو الأعم، إلّا أن في الحق أن نأخذه -بالنون- وفي الحق أن تتركه -بالتاء-... أي إنهم لم يقصروا على أخذ حقي ساكتين عن دعوى كونه حقا لهم، ولكنهم أخذوه مع دعواهم أن الحق لهم، وأنه يجب علي أن أترك المنازعة فيه، فليتهم أخذوا معترفين بأنه حق لي، فكانت المصيبة أهون، وروي بالنون فيهما، فالمعنى إنا نتصرف فيه كما نشاء بالأخذ والترك دونك، وفي بعض النسخ فيهما بالتاء أي يعترفون أن الحق لي ثم يدعون أن الغاصب أيضا على الحق، أو يقولون لك الاختيار في الأخذ والترك[١٨]، ومن كتاب له (عليه السلام) إلى أهل مصر مع مالك الأشتر لمّا ولاه إمارتها، مشيرا إلى فتنة السقيفة:

«أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ اللهَّ سُبْحَانَهُ بَعَثَ مُحَمَّداً- (صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَآلِهِ وسلم)- نَذِيراً لِلْعَالَمِينَ، وَمُهَيْمِناً عَلَى الْمُرْسَلِينَ، فَلَمَّا مَضَى (عَلَيهِ السَّلَام) تَنَازَعَ الْمُسْلِمُونَ الْأَمْرَ مِنْ بَعْدِهِ، فَوَاللهَّ مَا كَانَ يُلْقَى فِي رُوعِي، وَلَا يَخْطُرُ بِبَالِي، أَنَّ الْعَرَبَ تُزْعِجُ هَذَا الْأَمْرَ مِنْ بَعْدِهِ - (صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَآلِهِ وسلم) - عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَلَا أَنَّهُمْ مُنَحُّوهُ عَنِّي مِنْ

بَعْدِهِ فَمَا رَاعَنِي إِلَّا انْثِيَالُ النَّاسِ عَلَى فُلَانٍ يُبَايِعُونَهُ، فَأَمْسَكْتُ يَدِي حَتَّى رَأَيْتُ رَاجِعَةَ النَّاسِ قَدْ رَجَعَتْ عَنِ الْإِسْلَامِ، يَدْعُونَ إِلَى مَحْقِ دَيْنِ مُحَمَّدٍ -(صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وسلم)- فَخَشِيتُ إِنْ لَمْ أَنْصُرِ الْإِسْلَامَ وَ أَهْلَهُ أَنْ أَرَى فِيهِ ثَلْماً أَوْ هَدْماً، تَكُونُ الْمُصِيبَةُ بِهِ عَلَيَّ أَعْظَمَ مِنْ فَوْتِ وِلَايَتِكُمُ الَّتِي إِنَّمَا هِيَ مَتَاعُ أَيَّامٍ قَلَائِلَ، يَزُولُ مِنْهَا مَا كَانَ، كَمَا يَزُولُ السَّرَابُ، أَوْ كَمَا يَتَقَشَّعُ السَّحَابُ فَنَهَضْتُ فِي تِلْكَ الْأَحْدَاثِ حَتَّى زَاحَ الْبَاطِلُ وَزَهَقَ، وَ اطْمَأَنَّ..»(٣١١٩)، قوله (عليه السلام): المهيمن: الشاهد، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا﴾، أي تشهد بإيمان من آمن وكفر من كفر، وقيل تشهد بصحة نبوة الأنبياء قبلك، وقوله على المرسلين يؤكد صحة هذا التفسير الثاني، والروع الخلد، قال ما يخطر لي ببال أن العرب تعدل بالأمر بعد وفاة محمد (صلى الله عليه وآله) عن بني هاشم، ثم من بني هاشم عني؛ لأنه كان المتيقن بحكم الحال الحاضرة، فما راعني إلا انثيال الناس"، تقول للشيء يفجؤك بغتة: ما راعني إلا كذا، والروع بالفتح، الفزع، كأنه يقول: ما أفزعني شيء بعد ذلك السكون الذي كان عندي وتلك الثقة التي اطمأننت إليها إلّا وقوع ما وقع من انثيال الناس - أي انصبابهم من كل وجه كما ينثال التراب - على أبي بكر، وهكذا لفظ الكتاب الذي كتبه للأشتر، وإنما الناس يكتبونه الآن "إلى فلان" تذمما من ذكر الاسم كما يكتبون في أول الشقشقية: «أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ تَقَمَّصَهَا فُلَانٌ»، واللفظ "أما والله لقد تقمصها ابن أبي قحافة[١٩]"، قوله: "فأمسكت يدي"، أي امتنعت عن بيعته، حتى رأيت راجعة الناس، يعني أهل الردة كمسيلمة، وسجاح

وطليحة بن خويلد ومانعي الزكاة، وإن كان مانعوا الزكاة قد اختلف في أنهم أهل ردة أم لا، ومحق الدين إبطاله، وزهق: خرج وزال، تنهنه: سكن، وأصله الكف، تقول: نهنهت السبع فتنهنه، أي كف عن حركته وإقدامه، فكأن الدين كان متحركا مضطربا فسكن وكف عن ذلك الاضطراب[٢٠].

ويمكننا القول إن إشارة الإمام علي (عليه السلام) إلى ما حدث في السقيفة واضحة، فلم يعتقد أحد أن القوم يعدلون عنه (عليه السلام) إلى غيره، وعندما أصبح الأمر واقعا لم يكن له (عليه السلام) إلّا قبول الأمر الواقع حفاظا على وحدة الصف.

المطلب الثالث: إمامة المفضول

ونعني بذلك ترك الشخص الذي يتحلى بكامل الصفات التي تؤهله لنيل قيادة الأمة الإسلامية لشخص أقل كفاءة منه، ولَوْ ابتدأوا بَيْعَةَ الْمَفْضُولِ مَعَ وُجُودِ الْأَفْضَلِ ففيه نُظِرَ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لِعُذْرٍ دَعَا إِلَيْهِ مِنْ كَوْنِ الْأَفْضَلِ غَائِبًا أَوْ مَرِيضًا، أَوْ كَوْنِ الْمَفْضُولِ أَطْوَعَ فِي النَّاسِ وَأَقْرَبَ فِي الْقُلُوبِ، انْعَقَدَتْ بَيْعَةُ الْمَفْضُولِ وَصَحَّتْ إِمَامَتُهُ، وَإِنْ بُوِيعَ لِغَيْرِ عُذْرٍ فَقَدْ اُخْتُلِفَ فِي انْعِقَادِ بَيْعَتِهِ وَصَحَّتْ إِمَامَتُهُ؛ فَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ الْجَاحِظُ إِلَى أَنَّ بَيْعَتَهُ لَا تَنْعَقِدُ؛ لِأَنَّ الِاخْتِيَارَ إِذَا دَعَا إِلَى أَوْلَى الْأَمْرَيْنِ لَمْ يَجُزِ الْعُدُول عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ مِمَّا لَيْسَ بِأَوْلَى كَالِاجْتِهَادِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَقَالَ الْأَكْثَرُ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ: تَجُوزُ إِمَامَتُهُ وَصَحَّتْ بَيْعَتُهُ، وَلَا يَكُونُ وُجُودُ الْأَفْضَلِ مَانِعًا مِنْ إِمَامَةِ الْمَفْضُولِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُقَصِّرًا عَنْ شُرُوطِ الْإِمَامَةِ[٢١] قال الإمام علي في أحقية تقديم الفاضل: **«أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِهَذَا الْأَمْرِ أَقْوَاهُمْ عَلَيْهِ وَأَعْلَمُهُمْ بِأَمْرِ**

الله فِيهِ، فَإِنْ شَغَبَ شَاغِبٌ اسْتُعْتِبَ، فَإِنْ أَبَى قُوتِلَ»(٢/ ٨٦).

قال ابن أبي الحديد (هذا لا ينافي مذهب أصحابنا البغداديين في صحة إمامة المفضول، لأنه ما قال: إن إمامة غير الأقوى فاسدة، ولكنه قال: إن الأقوى أحق، وأصحابنا لا ينكرون أنه (عليه السلام) أحق ممَّن تقدَّمه بالإمامة مع قولهم بصحة إمامة المتقدمين، لأنه لا منافاة بين كونه أحق، وبين صحة إمامة غيره)[٢٢]، وقوله (عليه السلام): بهذا الأمر: أي الخلافة، أقواهم عليه: أي أحسنهم سياسة وأشجعهم، و[هذا] يدل على عدم جواز إمامة المفضول لا سيما مع قوله (عليه السلام): فإن شغب... إلى آخره، والشغب بالتسكين: تهييج الشر، والمراد بالاستعتاب: طلب الرجوع بالمراسلة والكلام ونحوهما، ويرد على بن أبي الحديد بأمرين:

أولا: فلأنه (عليه السلام) إنما احتج عليهم بالإجماع، إلزاما لهم لاتفاقهم على العمل به في خلافة أبي بكر وأخويه، وعدم تمسكه (عليه السلام) بالنص لعلمه (عليه السلام) بعدم التفاتهم إليه، كيف وقد أعرضوا عنه في أول الأمر مع قرب العهد بالرسول (صلى الله عليه وآله) وسماعهم عنه.

وأما ثانيا: فلأنه (عليه السلام) لم يتعرض للنص نفيًا وإثباتًا، فكيف يكون مبطلا لما ادعاه الإمامية من النص؟! والعجب أنه جعل هذا تصريحًا بكون الاختيار طريقًا إلى الإمامة، ونفى الدلالة في قوله (عليه السلام): «إن أحق الناس بهذا الأمر... على نفي إمامة المفضول مع قوله (عليه السلام): فإن أبى قوتل، مع أنه لم يصرح بأن الإمامة تنعقد بالاختيار، بل قال: إنها لا تتوقف على حضور عامة الناس،

ولا ريب في ذلك، نعم يدل بالمفهوم عليه وهذا تقية منه (عليه السلام)، ولا يخفى على من تتبع سيره (عليه السلام) أنه لا يمكنه إنكار خلافتهم والقدح فيها صريحا في المجامع، فلذا عبر بكلام موهم لذلك[٢٣]، والخلاصة أن مذهب العامة أجازوا إمامة المفضول مع وجود الأفضل، وفصل القاضي أبو بكر الباقلاني فقال: إن لم يؤد العقل إلى هرج وفساد جاز وإلّا لم يجز[٢٤]، ويمكننا القول إن إمامة المفضول هي المخرج الوحيد لتبرير ترك الإمام علي (عليه السلام)، إذ كان أفضل الناس بعد النبي.

المطلب الرابع: صفات وشروط الإمام

التنصيب الإلهي للإمام علي (عليه السلام) يوم غدير خم أهم أمر يميزه عن غيره ممن تولوا خلافة رسول الله (صلى الله عليه واله)، وإن النص على إمامة علي لم يكن لقرابته من النبي، بل لما تمتع به (عليه السلام) من صفات تؤهله لشغل هذا المنصب المهم، فالنص الإلهي هو الشرط الأول لهذا المنصب، أما صفات الإمام (عليه السلام) فكثيرة ورد بعضها في نهج البلاغة كالشجاعة والزهد والقرب من النبي، والعلم، والعبادة والعمل، وغيرها من الصفات.

اما في التنصيب الإلهي والنص من الله ورسوله، قال (عليه السلام): **«لا يُقَاسُ بِآلِ مُحَمَّد صَلَّى عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ هذِهِ الْأُمَّةِ أَحَدٌ،وَلا يُسَوَّى بِهِمْ مَنْ جَرَتْ نِعْمَتُهُمْ عَلَيْهِ أَبَداً، هُمْ أَسَاسُ الدِّينِ وَعِمَادُ اليَقِينِ، إِلَيْهِمْ يَفِيءُ الغَالِي، وَبِهِمْ يَلْحَقُ التَّالِي، وَلَهُمْ خَصَائِصُ حَقِّ الْوِلايَةِ، وَفِيهِمُ الوَصِيَّةُ وَالوِرَاثَةُ»** (١/ ٣٠).

وفي السبق في العلم والحكمة: وهذه ضرورة لازمة في الإمام لأجل أن يكون أهلا لهذه المنزلة، وكفؤا

لهذه المسؤولية، وقطبا تلتف حوله الناس وتطمئن إلى سبقه في العلم والحكمة والمعرفة، وقدرته الفائقة في مواجهة ما تبتلى به الأمة والدولة، فلا يحتاج إلى غيره ممن هم محتاجون إلى إمام يهديهم ويثبتهم، وهذه خصلة أشد ما تكون ظهورا في علي وأولاده المعصومين (عليهم السلام)، فكما كان هو (عليه السلام) مرجعا لأهل زمانه من خلفاء وغيرهم، يرجعون إليه في كل معضلة، ويلجأون إليه في كل مأزق، وأمرهم في ذلك مشتهر[٢٥]، وقد تكرر قول عمر بن الخطاب: (لا أبقاني الله لمعضلة ليس لها أبو الحسن)، وقوله: (لولا علي لهلك عمر)[٢٦]، وفي علمه (عليه السلام) قال: «فَاسْأَلُونِي قَبْلَ أَنْ تَفْقِدُونِي، فَوَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ فِيمَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ السَّاعَةِ، وَلا عَنْ فِئَةٍ تَهْدِي مائَةً وَتُضِلُّ مائَةً إِلاَّ نَبَّأْتُكُمْ بِنَاعِقِهَا، وَقَائِدِهَا وَسَائِقِهَا، وَمَنَاخِ رِكَابِهَا وَمَحَطِّ رِحَالِهَا، وَمَنْ يُقْتَلُ مِنْ أَهْلِهَا قَتْلاً، وَمَنْ يَمُوتُ مِنْهُمْ مَوْتاً»(١/ ١٨٢)، وقال في خطبة أخرى: «وَمَا أَبْقَى شَيْئاً يَمُرُّ عَلَى رَأْسِي أَلَّا أَفْرَغَهُ فِي أُذُنَيَّ وَأَفْضَى بِهِ إِلَيَّ، أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي وَاللهِ مَا أَحُثُّكُمْ عَلَى طَاعَةٍ إِلَّا وَأَسْبِقُكُمْ إِلَيْهَا، وَلاَ أَنْهَاكُمْ عَنْ مَعْصِيَةٍ إِلَّا وَأَتَنَاهَى قَبْلَكُمْ عَنْهَا»(٢/ ٩٠)، وقال في خطبة أخرى: «أَيْنَ الَّذِينَ زَعَمُوا أَنَّهُمُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ دُونَنَا، كَذِباً وَبَغْياً عَلَيْنَا أَنْ رَفَعَنَا اللهُ وَوَضَعَهُمْ، وَأَعْطَانَا وَحَرَمَهُمْ، وَأَدْخَلَنَا وَأَخْرَجَهُمْ، بِنَا يُسْتَعْطَى الْهُدَى وَيُسْتَجْلَى الْعَمَى، وقال (عليه السلام): وعِنْدَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ أَبْوَابُ الْحُكْمِ وضِيَاءُ الأَمْرِ، أَلَا وإِنَّ شَرَائِعَ الدِّينِ وَاحِدَةٌ، وسُبُلَه قَاصِدَةٌ»(١/ ٢٢٣).

وأمَّا الزهد في الدنيا، قال عبد الله بن العباس: دخلت على أمير

المؤمنين (عليه السلام) بذي قار، وهو يخصف نعله، فقال لي: ما قيمة هذا النعل؟ فقلت: لا قيمة لها، فقال (عليه السلام): والله لهي أحب إلي من إمرتكم إلّا أن أقيم حقا، أو أدفع باطلا، ثم خرج (عليه السلام)، فخطب الناس فقال: إن الله بعث محمدًا (صلى الله عليه وآله) وليس أحد من العرب يقرأ كتابا ولا يدعي نبوة، فساق الناس حتى بوأهم محلتهم، وبلغهم منجاتهم، فاستقامت قناتهم، واطمأنت صفاتهم، (/ ٨٢)، وقال أيضا في خطبة أخرى: «وزهدًا فيما تنافستموه من زخرفه وزبرجه» (١/ ١٢٤).

وأمَّا الشجاعةُ، فقد قال (عليه السلام): «أَمَا وَاللهِ إِنْ كُنْتُ لَفِي سَاقَتِهَا حَتَّى تَوَلَّتْ بِحَذَافِيرِهَا، مَا عَجَزْتُ، وَلاَ جَبُنْتُ وَإِنَّ مَسِيرِي هذَا لِمِثْلِهَا، فَلاَنْقُبَنَّ الْبَاطِلَ حَتَّى يَخْرُجَ الْحَقُّ مِنْ جَنْبِهِ، مَالِي وَلِقُرَيْشٍ، وَاللهِ لَقَدْ قَاتَلْتُهُمْ كَافِرِينَ، وَلَأُقَاتِلَنَّهُمْ مَفْتُونِينَ، وَإِنِّي لَصَاحِبُهُمْ بِالْأَمْسِ كَمَا أَنَا صَاحِبُهُمُ الْيَوْمَ»(١/ ٨٢)، وقوله حتى بوأهم، أي أسكنهم محلتهم أي ضرب الناس بسيفه على الإسلام حتى أوصلهم إليه، وقال ابن ميثم: المراد بالقناة القوة والغلبة والدولة التي حصلت لهم مجازا من باب إطلاق السبب على المسبب، فإن الرمح أو الظهر سبب للقوة والغلبة، والصفاة: الحجارة الملساء، أي كانوا قبل الإسلام متزلزلين في أحوالهم بالنهب والغارة وأمثالها، وقوله: إن كنت لفي ساقتها هي جمع سائق، كحائك وحاكة، ثم استعملت للأخير؛ لأن السائق إنما يكون في آخر الركب، والجيش وشبه أمر الجاهلية إما بعجاجة ثائرة أو بكتيبة مقبلة للحرب، فقال: إني طردتها فولّت بين يدي أطردها حق لم يبق منها شيء، وقوله: لمثلها، أي لمثل

تلك الحالة التي كنت عليها معهم في زمن الرسول (صلى الله عليه وآله)، فلأنقبن [و] في بعض النسخ: لأبقرن الباطل حتى أخرج الحق من خاصرته، شبَّه (عليه السلام) الباطل بحيوان ابتلع جوهرًا ثمينًا أعن منه فاحتيج إلى شق بطنه في استخلاص ما ابتلع[٢٧]، وقال (عليه السلام) في خطبة أخرى: «إِنَّ أَكْرَمَ الْمَوْتِ الْقَتْلُ، وَالَّذِي نَفْسُ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ بِيَدِهِ لَأَلْفُ ضَرْبَةٍ بِالسَّيْفِ أَهْوَنُ عَلَيَّ مِنْ مِيتَةٍ عَلَى الْفِرَاشِ؟»(٢/ ٢).

وفي العدل قال (عليه السلام): «هَيْهَاتَ أَنْ أَطْلَعَ بِكُمْ سَرَارَ الْعَدْلِ، أَوْ أُقِيمَ اعْوِجَاجَ الْحَقِّ، اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ الَّذِي كَانَ مِنَّا مُنَافَسَةً فِي سُلْطَانٍ وَلَا الْتِمَاسَ شَيْءٍ مِنْ فُضُولِ الْحُطَامِ، وَلَكِنْ لِنَرِدَ الْمَعَالِمَ مِنْ دِينِكَ، وَنُظْهِرَ الْإِصْلَاحَ فِي بِلَادِكَ، فَيَأْمَنَ الْمَظْلُومُونَ مِنْ عِبَادِكَ، وَتُقَامَ الْمُعَطَّلَةُ مِنْ حُدُودِكَ»(٢/ ١٣).

كما انفرد الإمام علي (عليه السلام) بقربه وقرابته من الرسول، قال (عليه السلام) في خطبته: «إِنَّ الْأَئِمَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ غُرِسُوا فِي هَذَا الْبَطْنِ مِنْ هَاشِمٍ، لَا تَصْلُحُ عَلَى سِوَاهُمْ، وَلَا تَصْلُحُ الْوُلَاةُ مِنْ غَيْرِهِمْ»(٢/ ٢٧).

وفي كلام له (عليه السلام) لبعض أصحابه وقد سأله: كيف دفعكم قومكم عن هذا المقام وأنتم أحق به؟ يؤكد (عليه السلام) صفاته التي تؤهله لقيادة هذه الأمة فقال: «يَا أَخَا بَنِي أَسَدٍ، إِنَّكَ لَقَلِقُ الْوَضِينِ، تُرْسِلُ فِي غَيْرِ سَدَدٍ، وَلَكَ بَعْدُ ذِمَامَةُ الصِّهْرِ، وَحَقُّ الْمَسْأَلَةِ، وَقَدِ اسْتَعْلَمْتَ فَاعْلَمْ: أَمَّا الِاسْتِبْدَادُ عَلَيْنَا بِهَذَا الْمَقَامِ وَنَحْنُ الْأَعْلَوْنَ نَسَباً، وَالْأَشَدُّونَ بِالرَّسُولِ نَوْطاً، فَإِنَّهَا كَانَتْ أَثَرَةً شَحَّتْ عَلَيْهَا نُفُوسُ قَوْمٍ، وَسَخَتْ عَنْهَا نُفُوسُ آخَرِينَ، وَالْحَكَمُ اللهُ، وَالْمَعْوَدُ إِلَيْهِ الْقِيَامَةُ:

وَدَعْ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ
وَلَكِنْ حَدِيثاً مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ
وَهَلُمَّ الْخُطْبَ فِي ابْنِ أَبِي سُفْيَانَ، فَلَقَدْ أَضْحَكَنِي الدَّهْرُ بَعْدَ إِبْكَائِهِ، وَلاَ غَرْ وَوَاللهِ، فَيَا لَهُ خَطْباً يَسْتَفْرِغُ الْعَجَبَ، وَيُكْثِرُ الاَوَدَ، حَاوَلَ الْقَوْمُ إِطْفَاءَ نُورِ اللهِ مِنْ مِصْباحِهِ، وَسَدَّ فَوَّارِهِ مِنْ يَنْبُوعِهِ، وَجَدَحُوا بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ شِرْباً وَبِيئاً، فَإِنْ تَرْتَفِعْ عَنَّا وَعَنْهُمْ مِحَنُ الْبَلْوَى، أَحْمِلْهُمْ مِنَ الْحَقِّ عَلَى مَحْضِهِ، وَإِنْ تَكُنِ الاُخْرَى ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾[٢٨]»(٢/ ٦٤)، النوط من ناط ينوط نوطا، علَّقه وكل شيء علق في شيء فهو نوط، دودان أبو قبيلة من أسد وهو دودان بن أسد بن خزيمة، إنه لقلق وضين يقال للرجل المضطرب في أمره، والوضين هو ما يشد به الهودج كالحزام، والقلق أيضًا يقال للرجل الشاك الأثرة البقية من العلم والمكرمة

المتوارثة والفعل الحميد، سخت بها أي علت بها شحت عليها، الشح اللوم، وأن تكون النفس حريصته على المنع الحجرات، هنا بمعنى النواحي، هلم هنا خطاب لمن يصلح أن يجيبه، الخطب الأمر الأغر وأي لا عجب، خفض الشيء طرحه وراء ظهره، وخفضتي أي أهانني وهينتي، الهون السكينة والوقار، وجاء على هينته أي على الرفق والسكون، وحاولوا الأذهان أي راموها، أجدحوا أي خلطوا[٢٩]، وبيئا أي ذو وباء والوبئ: ما يوجب شربه الوباء، يريد به الفتنة التي يردونها نزاعا له في حقه كأنها ماء خلط بالمواد السامة القاتلة، محض الحق: خالصه، وإن لا يزالوا مفتونين فلا تمت نفسك غمًّا عليهم[٣٠]، ويمكننا القول إن وجه الدلالة في كلام الإمام علي (عليه السلام) في الصفات التي تؤهله لنيل مقام قيادة الأمة قوله:

«وَنَحْنُ الأَعْلَوْنَ نَسَباً، وَالأَشَدُّونَ بِالرَّسُولِ نَوْطاً» فشرف الانتساب للنبي مع النص الإلهي، من أهم ما يجب توفره في الإمام، وقوله أيضاً واصفاً نفسه: «حَاوَلَ الْقَوْمُ إِطْفَاءَ نُورِ اللهِ مِنْ مِصْباحِهِ، وَسَدَّ فَوَّارِهِ مِنْ يَنْبُوعِهِ» فهو (عليه السلام) نور الله، ومن يجرأ على وصف نفسه بهذه الصفات غيره (عليه السلام).

وقد استبدل الناس أمر التنصيب الإلهي بطريقين للاختيار[٣١]:

أولا: بِاخْتِيَارِ أَهْلِ الحل والعقد

ثانيا: بِعَهْدِ الْإِمَامِ مِنْ قَبْلُ، فَأَمَّا انْعِقَادُهَا باختيار أهل الحل والعقد، فلا تنعقد إلّا بجمهور أهل الحل والعقد، واتفق اغلب علماء المسلمين على توفر عدة شروط في الإمام والخليفة، منها:

الأول: أن يكون قرشيًّا من الصميم، وهو من يكون من ولد قريش بن بدر بن النضر دليل بني كنانة، وقد قال أحمد في رواية مهنا: لا يكون من غير قريش خليفة.

والثاني: أن يكون على صفة من يصلح أن يكون قاضيًا: من الحرية والبلوغ والعقل، والعلم، والعدالة.

والثالث: أن يكون قيمًا بأمر الحرب والسياسة وإقامة الحدود، لا تلحقه رأفة في ذلك، والذب عن الأمة.

الرابع: أن يكون من أفضلهم في العلم والدين[٣٢]، كما بين أمير المؤمنين (عليه السلام) الصفات التي إن وجدت في الإنسان أسقطت حقه في تولي أمور المسلمين، فقال في خطبته: «وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّهُ لاَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْوَالِي عَلَى الْفُرُوجِ وَالدِّمَاءِ وَالْمَغَانِمِ وَالْأَحْكَامِ وَإِمَامَةِ الْمُسْلِمِينَ الْبَخِيلُ، فَتَكُونَ فِي أَمْوَالِهِمْ نَهْمَتُهُ، وَلاَ الْجَاهِلُ فَيُضِلَّهُمْ بِجَهْلِهِ، وَلاَ الْجَافِي فَيَقْطَعَهُمْ بِجَفَائِهِ، وَلاَ الْحَائِفُ لِلدُّوَلِ فَيَتَّخِذَ قَوْماً دُونَ قَوْمٍ، وَلاَ الْمُرْتَشِي

فِي الْحُكْمِ فَيَذْهَبَ بِالْحُقُوقِ وَيَقِفَ بِهَا دُونَ الْمَقَاطِعِ، وَلاَ الْمُعطِّلُ لِلسُّنَّةِ فَيُهْلِكَ الْأُمَّةَ»(٢/ ١٤)، والمراد أن الحاكم الحق يجب عليه أن يكون مستقلا في الفكر والعمل ، ولا يقع أسيرًا تحت تأثير العوامل الخارجية أو الداخلية، فيترك محاسن الأخلاق والأعمال وما يقتضيه العقل السليم بسبب الأجواء والتقاليد الباطلة[٣٣]، ووجه الدلالة: أنه (عليه السلام) ذكر للإمام صفات لم تكن مجتمعة في غيره وغير أولاده المعصومين (عليهم السلام) بالإجماع[٣٤]، وعلى هذا يجب أن تكون أخلاق الإمام خالية مما يأتي[٣٥]:

١- أن لا يكون الإمام شحيحًا وبخيلًا لكيلا يطمع في أموال الناس.

٢- أن يكون عالمًا بالأحكام والقوانين الدينية.

٣- أن يتحلى بالمرونة ويتخلى عن الخشونة.

٤- أن لا يكون ظالمًا وجبارًا، حتى لا يضيع حقوق الآخرين.

٥- أن لا يكون مرتشيًا.

٦- أن لا يكون معطلا لأحكام الدين، ولا بد من أن يكون مجريا للأحكام وحافظا لها.

المطلب الخامس: واجبات الإمام

واجبات الإمام - المنصوب لأجلها - كثيرة منها: الفصل بين المتنازعين، ومنها: بيان الأحكام الشرعية للمكلفين وأمور أخرى - من مصالح الدين والدنيا، لكن الإمام إنما يجب عليه القيام بهذه الأمور كلها بشرط التمكن والقدرة على إنفاذ كلمته، وبشرط الاختيار[٣٦]، وقد قال الامام علي (عليه السلام) في خطبته: «أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ مَعْصِيَةَ النَّاصِحِ الشَّفِيقِ الْعَالِمِ الْمُجَرِّبِ تُورِثُ الْحَسْرَةَ، وَتُعْقِبُ النَّدَامَةَ، وَقَدْ كُنْتُ أَمَرْتُكُمْ فِي هَذِهِ الْحُكُومَةِ أَمْرِي، وَنَخَلْتُ لَكُمْ مَخْزُونَ رَأْيِي لَوْ كَانَ

يُطَاعُ لِقَصِيْرِ أَمْرٌ فَأَبَيْتُمْ عَلَيَّ إِبَاءَ الْمُخَالِفِينَ الْجُفَاةِ، وَالْمُنَابِذِينَ الْعُصَاةِ، حَتَّى ارْتَابَ النَّاصِحُ بِنُصْحِهِ، وَضَنَّ الزَّنْدُ بِقَدْحِهِ، فَكُنْتُ أَنَا وَإِيَّاكُمْ كَمَا قَالَ أَخُو هَوَازِنَ:

أَمَرْتُكُمُ أَمْرِي بِمُنْعَرَجِ اللِّوَى
فَلَمْ تَسْتَبِينُوا النُّصْحَ إِلاَّ
ضُحَى الْغَدِ»(١/ ٨٥).

تدور أحداث هذه الخطبة في مسألة التحكيم وما جرى فيها، وقوله (عليه السلام) الخطب الفادح: الثقيل، ونخلت لكم، أي أخلصته، من نخلت الدقيق بالمنخل، وقوله: الحمد لله وإن أتى الدهر، أي أحمده على كل حال من السراء والضراء، وقوله: لو كان يطاع لقصير أمر، فهو قصير صاحب جذيمة، وحديثه مع جذيمة ومع الزباء مشهور، فضرب المثل لكل ناصح يعصى بقصير، وقوله: حتى ارتاب الناصح بنصحه، وضن الزند بقدحه، يشير إلى نفسه، يقول: خالفتموني حتى ظننت أن النصح الذي نصحتكم به غير نصح، ولإطباقكم وإجماعكم على خلافي، وهذا حق، لأن ذا الرأي الصواب إذا كثر مخالفوه يشك في نفسه، وأما ضن الزند بقدحه، فمعناه أنه لم يقدح لي بعد ذلك رأي صالح، لشدة ما لقيت منكم من الإباء، والخلاف والعصيان، وهذا أيضا حق، لأن المشير الناصح إذا اتهم واستغش عمي قلبه، وفسد رأيه[٣٧]، ومن واجبات الإمام إقامة العدل بين الرعية، قال (عليه السلام) في خطبته: «أَتَأْمُرُونِّي أَنْ أَطْلُبَ النَّصْرَ بِالْجَوْرِ فِيمَنْ وُلِّيتُ عَلَيْهِ، وَاللهِ لاَ أَطُورُ بِهِ مَا سَمَرَ سَمِيرٌ، وَمَا أَمَّ نَجْمٌ فِي السَّمَاءِ نَجْماً، لَوْ كَانَ الْمَالُ لِي لَسَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ فَكَيْفَ وَإِنَّمَا الْمَالُ مَالُ اللهِ، أَلاَ وَإِنَّ إِعْطَاءَ الْمَالِ فِي غَيْرِ حَقِّهِ تَبْذِيرٌ وَإِسْرَافٌ، وَهُوَ يَرْفَعُ صَاحِبَهُ فِي الدُّنْيَا وَيَضَعُهُ فِي الْآخِرَةِ، وَيُكْرِمُهُ فِي

النَّاسِ وَيُهِينُهُ عِنْدَ الله، وَلَمْ يَضَعِ امْرُؤٌ مَالَهُ فِي غَيْرِ حَقِّهِ ولا عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهِ إِلَّا حَرَمَهُ اللهُ شُكْرَهُمْ، وَكَانَ لِغَيْرِهِ وَدُّهُمْ، فَإِنْ زَلَّتْ بِهِ النَّعْلُ يَوْماً فَاحْتَاجَ إِلى مَعُونَتِهِمْ فَشَرُّ خدين، وألام خليل»(٢/ ٦)، وقوله (عليه السلام)، الخدين: الصديق، يقول (عليه السلام): كيف تأمرونني أن أطلب النصر من الله بأن أجور على قوم وليت عليهم، يعني الذين لا سوابق لهم ولا شرف، وكان عمر ينقصهم في العطاء عن غيرهم، ثم قال (عليه السلام): لو كان المال لي وأنا أفرقه بينهم لسويت، فكيف وإنما هو مال الله وفيئه، ثم ذكر أن إعطاء المال في غير حقه تبذير وإسراف، وقد نهى الله عنه وأنه يرفع صاحبه عند الناس، ويضعه عند الله، وأنه لم يسلك أحد هذه المسلك إلا حرمه الله ود الذين يتحبب إليهم بالمال، ولو احتاج إليهم يوما عند عثرة يعثرها لم يجدهم، قال ابن أبي الحديد: إن هذه مسألة فقهية، ورأي علي (عليه السلام) وأبي بكر فيها واحد، وهو التسوية بين المسلمين في قسمة الفيء والصدقات، وإلى هذا ذهب الشافعي، وأما عمر فإنه لما ولي الخلافة فضل بعض الناس على بعض، ففضل السابقين على غيرهم، وفضل المهاجرين من قريش على غيرهم من المهاجرين وفضل المهاجرين كافة على الأنصار كافة وفضل العرب على العجم، وفضل الصريح على المولى، وقد كان أشار على أبي بكر أيام خلافته بذلك ، فلم يقبل، وقال: إن الله لم يفضل أحدًا على أحد، ولكنه قال: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[٣٨]، ولم يخص قومًا دون

قوم، فلما أفضت إليه الخلافة عمل بما كان أشار به أولا، وقد ذهب كثير من فقهاء المسلمين إلى قوله، والمسألة محل اجتهاد، وللإمام أن يعمل بما يؤديه إليه اجتهاده، وإن كان أتباع علي (عليه السلام) عندنا أولى[٣٩]، وقال عليه السلام: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي قَدْ بَثَثْتُ لَكُمُ الْمَوَاعِظَ الَّتِي وَعَظَ الْأَنْبِيَاءُ بِهَا أُمَمَهُمْ، وَأَدَّيْتُ إِلَيْكُمْ مَا أَدَّتِ الْأَوْصِيَاءُ إِلَى مَنْ بَعْدَهُمْ، وَأَدَّبْتُكُمْ بِسَوْطِي فَلَمْ تَسْتَقِيمُوا، وَحَدَوْتُكُمْ بِالزَّوَاجِرِ فَلَمْ تَسْتَوْسِقُوا. لله أَنْتُمْ أَتَتَوَقَّعُونَ إِمَاماً غَيْرِي يَطَأُ بِكُمُ الطَّرِيقَ» الخطبة رقم ١٨١ (٢/ ١٠٨)، وقوله (عليه السلام): بثثت لكم المواعظ: فرقتها ونشرتها، والأوصياء: الذين يأتمنهم الأنبياء على الأسرار الإلهية، وقد يمكن ألا يكونوا خلفاء بمعنى الأمرة والولاية، فإن مرتبتهم أعلى من مراتب الخلفاء، وحدوتكم: سقتكم كما تحدى الإبل. فلم تستوسقوا، أي لم تجتمعوا، قال: مستوسقات لم يجدن سائقا، وقوله: (يطأ بكم الطريق)، أي يحملكم على المنهاج الشرعي، ويسلك بكم مسلك الحق، كأنه جعلهم ضالين عن الطريق التي يطلبونها، وقال: أتريدون إمامًا غيري يوقفكم على الطريق التي تطلبونها حتى تطئوها وتسلكوها[٤٠].

ويمكننا أن نستنتج من خطبه (عليه السلام) الواجبات المفروضة على الإمام؛ إذ يجب على الإمام أولاً الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتقديم النصح لأمته، وإظهار علمه خصوصا في محنة الأمة، والصبر على آراء مخالفيه، وتحذيرهم من فساد تلك الآراء، كما يمكننا أن نستنتج مدى الجرح العميق الذي خلفه القوم في نفس أمير المؤمنين (عليه السلام)، وعدم استبداده برأيه الحق في مسألة التحكيم، فهو (عليه

السلام) كالأخ الناصح للأمة.

المبحث الثاني: سكوت الإمام علي (عليه السلام) عن أمر الخلافة

أُرغم الإمام علي (عليه السلام) على السكوت بعد أن ذَكَر الناس بمبايعتهم له بالخلافة، فنصحهم ووعظهم لكنه لم يجد من يستمع إليه، فآثر السكوت؛ لأنه يكن يجد أعواناً من جهة، ولتقديم مصلحة الإسلام على كل شيء.

المطلب الأول: صرف الخلافة عن الإمام علي (عليه السلام):

صرفت الخلافة عن الإمام علي ثلاث مرات، وبحجج واهية، منها لتدارك الوقوع في الفتنة، ولحداثة سن علي أمام أبي بكر، وفي الثانية بحجة عهد الأول، والثالثة بحجة الشورى، وقد أبطل الإمام علي كل تلك الحجج، وبين ما له من المنزلة والفضل واللياقة في الأمر في خطبته الشقشقية، إذ قال: «أَمَا وَاللهِ

لَقَدْ تَقَمَّصَهَا فُلَانٌ وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مَحَلِّي مِنْهَا مَحَلُّ الْقُطْبِ مِنَ الرَّحَى يَنْحَدِرُ عَنِّي السَّيْلُ وَلَا يَرْقَى إِلَيَّ الطَّيْرُ فَسَدَلْتُ دُونَهَا ثَوْباً وَطَوَيْتُ عَنْهَا كَشْحاً وَطَفِقْتُ أَرْتَئِي بَيْنَ أَنْ أَصُولَ بِيَدٍ جَذَّاءَ أَوْ أَصْبِرَ عَلَى طَخْيَةٍ عَمْيَاءَ يَهْرَمُ فِيهَا الْكَبِيرُ وَيَشِيبُ فِيهَا الصَّغِيرُ وَيَكْدَحُ فِيهَا مُؤْمِنٌ حَتَّى يَلْقَى رَبَّهُ. فَرَأَيْتُ أَنَّ الصَّبْرَ عَلَى هَاتَا أَحْجَى فَصَبَرْتُ وَفِي الْعَيْنِ قَذًى وَفِي الْحَلْقِ شَجًا أَرَى تُرَاثِي نَهْباً حَتَّى مَضَى الْأَوَّلُ لِسَبِيلِهِ فَأَدْلَى بِهَا إِلَى فُلَانٍ بَعْدَهُ. ثُمَّ تَمَثَّلَ بِقَوْلِ الْأَعْشَى:

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ فَيَا عَجَباً بَيْنَا هُوَ يَسْتَقِيلُهَا فِي حَيَاتِهِ إِذْ عَقَدَهَا لِآخَرَ بَعْدَ وَفَاتِهِ لَشَدَّ مَا تَشَطَّرَا ضَرْعَيْهَا فَصَيَّرَهَا فِي حَوْزَةٍ خَشْنَاءَ يَغْلُظُ كَلْمُهَا وَيَخْشُنُ مَسُّهَا وَيَكْثُرُ الْعِثَارُ فِيهَا وَالِاعْتِذَارُ مِنْهَا فَصَاحِبُهَا كَرَاكِبِ الصَّعْبَةِ إِنْ أَشْنَقَ لَهَا خَرَمَ

وَإِنْ أَسْلَسَ لَهَا تَقَحَّمَ فَمُنِيَ النَّاسُ آخَرُونَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَسْمَعُوا اللهَّ سُبْحَانَهُ لَعَمْرُ اللهَّ بِخَبْطٍ وَشِمَاسٍ وَتَلَوُّنٍ يَقُولُ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا وَاعْتِرَاضٍ فَصَبَرْتُ عَلَى طُولِ الْمُدَّةِ لِلَّذِينَ لا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلا وَشِدَّةِ الْمِحْنَةِ حَتَّى إِذَا مَضَى لِسَبِيلِهِ فَساداً وَالْعاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ بَلَى وَاللهَّ لَقَدْ جَعَلَهَا فِي جَمَاعَةٍ زَعَمَ أَنِّي أَحَدُهُمْ فَيَا سَمِعُوهَا وَوَعَوْهَا وَلَكِنَّهُمْ حَلِيَتِ للهَّ وَلِلشُّورَى مَتَى اعْتَرَضَ الرَّيْبُ فِيَّ الدُّنْيَا فِي أَعْيُنِهِمْ وَرَاقَهُمْ زِبْرِجُهَا مَعَ الْأَوَّلِ مِنْهُمْ حَتَّى صِرْتُ أُقْرَنُ إِلَى أَمَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ هَذِهِ النَّظَائِرِ لَكِنِّي أَسْفَفْتُ إِذْ أَسَفُّوا لَوْ لَا حُضُورُ الْحَاضِرِ وَقِيَامُ الْحُجَّةِ وَطِرْتُ إِذْ طَارُوا فَصَغَا رَجُلٌ مِنْهُمْ بِوُجُودِ النَّاصِرِ وَمَا أَخَذَ اللهَّ عَلَى لِضِغْنِهِ وَمَالَ الْآخَرُ لِصِهْرِهِ مَعَ هَنٍ الْعُلَمَاءِ أَلَّا يُقَارُّوا عَلَى كِظَّةِ ظَالِمٍ وَلَا وَهَنٍ إِلَى أَنْ قَامَ ثَالِثُ الْقَوْمِ نَافِجاً سَغَبِ مَظْلُومٍ لَأَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى حِضْنَيْهِ بَيْنَ نَثِيلِهِ وَمُعْتَلَفِهِ وَقَامَ مَعَهُ غَارِبِهَا وَلَسَقَيْتُ آخِرَهَا بِكَأْسِ أَوَّلِهَا بَنُو أَبِيهِ يَخْضَمُونَ مَالَ اللهَّ خِضْمَةَ وَلَأَلْفَيْتُمْ دُنْيَاكُمْ هَذِهِ أَزْهَدَ عِنْدِي الْإِبِلِ نِبْتَةَ الرَّبِيعِ إِلَى أَنِ انْتَكَثَ عَلَيْهِ مِنْ عَفْطَةِ عَنْزٍ»(١/ ٣٠).

فَتْلُهُ وَأَجْهَزَ عَلَيْهِ عَمَلُهُ وَكَبَتْ وقوله (عليه السلام): (لقد بِهِ بِطْنَتُهُ. فَمَا رَاعَنِي إِلَّا وَالنَّاسُ تقمصها فلان) وإنما أراد لبسها كَعُرْفِ الضَّبُعِ إِلَيَّ يَنْثَالُونَ عَلَيَّ مِنْ واشتملت عليه كما يشتمل القميص كُلِّ جَانِبٍ حَتَّى لَقَدْ وُطِئَ الْحَسَنَانِ على لابسه، وقوله (عليه السلام): وَشُقَّ عِطْفَايَ مُجْتَمِعِينَ حَوْلِي (وإنه ليعلم أن محلي منها محل كَرَبِيضَةِ الْغَنَمِ فَلَمَّا نَهَضْتُ بِالْأَمْرِ القطب من الرحا)، فالمراد أن أمرها نَكَثَتْ طَائِفَةٌ وَمَرَقَتْ أُخْرَى وَقَسَطَ علي يدور وبي يقوم، وأنه لا عوض

عني فيها ولا بديل مني لها، كما أن قطب الرحا هو الحديد الموضوعة في وسطها عليها مدار الرحا، ولولاها لما انتظمت حركاتها ولا ظهرت منفعتها، وقوله (عليه السلام): (ينحدر عني السيل، ولا يرقى إلي الطير)، المراد به أني عالي المكان بعيد المرتقى؛ لأن السيل لا ينحدر إلّا عن الأماكن العالية والمواضع المرتفعة، ثم أكد (عليه السلام) هذا المعنى بقوله: (ولا يرقى إلي الطير) ولأنه ليس كل مكان عال من استقرار السيل عليه واقتضى تحدره عنه، يكون ممَّا لا يرقى إليه الطير، فإن هذا وصف يقتضي بلوغ الغاية في العلو والارتفاع، يريد أنها ممتنعة على غيري ولا يتمكن منها ولا يصلح لها[٤٢]، وقوله (عليه السلام): (لكني سدلت دونها ثوبا، وطويت عنها كشحا)، فمعنى (سدلت) ألقيت بيني وبينها حجابا، أي عرضت عنها، وتنزهت عن طلبها، وحجبت نفسي عن مرامها، وقوله (عليه السلام): (وطويت عنها كشحا) أي: أنني أعرضت عنها وعدلت عن جهتها، ومن عدل عن جهة إلى غيرها فقد طوى كشحه عنها، وقوله (عليه السلام): (بين أن أصول بيد جداء) فإنما أراد: مقطوعة، لأن الجد: القطع، ويحتمل أيضًا أن يروى جذاء بالذال المعجمة، لأن الجذَّ أيضا: القطع، والجذاء: المنقطعة، فأما قوله (عليه السلام): (فرأيت أن الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفي العين قذى، وفي الحلق شجى)، فـ(هاتا) لغة تجري مجرى هاذي وهذه، و(أحجى) أولى، وقذى العين معروف، و(الشجى) ما اعترض في الحلق، فأمَّا التراث فهو الميراث، وليس كل شيء يملكه مالكه يسمى تراثا، حتى يكون قد ورثه عن غيره، وأراد (عليه السلام) (أرى تراثي نهبا) أي حقي

من الإمامة وخلافة الرسول (صلى الله عليه وآله) الذي ورثته عنه بنصه عليَّ وإشارته إلي (نهبا) منقسمًا ومتوزعًا متداولا[٤٣]، وتشطرا أي أخذ كل واحد منهما شطرًا أي أخذ كل واحد منهما نصفًا من ضرعي الخلافة، والحوزة: الطبيعة، والكلم: الجرح، وعثر إذا أصابت رجله في المشي حجرًا ونحوه، والصعبة: الناقة التي لم تذلل، وشنق الناقة بالزمام وأشنق لها إذا أجذبه إلى نفسه وهو راكب ليمسكها عن الحركة العنيفة، وحزم أي: شق أنفها، وأسلس لها أي: أرخى، وتقحم في الأمر إذا ألقى نفسه بقوة ومنى الناس أي ابتلوا، والخبط: الحركة على غير استقامة، والشماس بكسر الشين كثرة نفار الدابة، والتلون: اختلاف الأحوال، والاعتراض هو المشي في عرض الطريق، الشورى: مصدر بمعنى المشاورة، وأسف الطائر إذا دنا من الأرض في طيرانه، والصغو والضغن: الحقد، والذي صغا ومال عنه (عليه السلام) وتخلف عن بيعته لضغنه هو سعد بن أبي وقاص[٤٤]، والذي مال إلى عثمان لمصاهرة بينه وبين عثمان هو عبد الرحمن بن عوف زوج أخت عثمان لأمه، وهن على وزن أخ، كلمة كناية عن شيء، يريد أن ميله إلى عثمان لا بمجرد المصاهرة بل لأشياء أخر، وثالث القوم عثمان، والحضن: الجانب، والنفج كالنفخ، والنثيل الروث، والمعتلف موضع الاعتلاف، والخضم الأكل بجميع الفم، وقيل: المضغ بأقصى الأضراس، والنبتة بكسر النون النبات[٤٥]، فشبه (عليه السلام) عثمان بالبعير، واستعار وصفه له وهو نفخ جنبيه بكثرة الأكل والشرب، وكذا شبه (عليه السلام) بني أمية بالأبعرة في أكل مال المسلمين، وانتكث انتقض فتله، أي: ما كان يبرمه من الآراء، وأجهز على

الجريح قتله وأسرع، وكبا الفرس سقط لوجهه، والبطنة شدة الامتلاء من الطعام، والروع الخلد والذهن، وراعني أفزعني، وانتشال الشيء إذا وقع يتلو بعضه بعضا، والعطاف الرداء، وروي عطفاي، وعطفا الرجل جانباه، والربيض والربيضة: الغنم برعاتها المجتمعة في مرابضها، ومروق السهو خروجه من الرمية، والزبرج بكسر الزاي والراء الزينة، والنسمة: الإنسان، والمقارة: إقرار كل واحد صاحبه على الأمر، والكظة: البطنة، والسغب: الجوع، والغارب: أعلى كتف الناقة، والضمير في حبلها وغاربها للخلافة[٤٦]، هذا الوصف الذي ذكره علي (عليه السلام) للوضع السياسي في ذلك الوقت وهو يعتبر أوائل عهد الإمامة والخلافة لا زالت في مهدها، ولكن الأمر لم يبق على ما هو عليه فقط، بل مع تقادم العهد وعبث الأيدي المغرضة وتلاعبها بمضامين السنة كل ذلك قد كون مفاهيم جديدة حول مسألة الإمامة، وظهرت مدارس ونظريات مختلفة الأبعاد[٤٧].

ويمكننا القول إن الخلافة جاءت أخيراً جاثية على ركبتيها أمام الإمام علي (عليه السلام)، بعدما أخفقت في تحقيق أهدافها الإلهية التي أريدت منها، وعندما تولها الإمام الحق أنارت بنور الهداية وازدانت بتربعه عليها، فردت الحقوق لأهلها، وعمَّ العدل في ربوع الأمة الإسلامية، وأخيراً حققت الخلافة لعلي (عليه السلام) مالم يستطيع علي تحقيقه طوال حياته، فقد نال الشهادة في أيامها، ولم ينالها في حروبه الطويلة.

المطلب الثاني: آثار ترك التنصيب الإلهي

ما إن تركت الأمة الاختيار الإلهي في تنصيب علي (عليه السلام)، والإسلام ينزف جرحا لا يبرأ إلى

قيام قائم آل البيت (عليهم السلام)، لما لهذا الترك من عواقب مريرة على المجتمع، فلا يصلح لقيادة الأمة إلّا المعصوم، قال الإمام متنبئًا لمستقبل الأمة: «لَنْ يُسْرِعَ أَحَدٌ قَبْلِي إِلَى دَعْوَةِ حَقٍّ، وَصِلَةِ رَحِمٍ، وَعَائِدَةِ كَرَمٍ، فَاسْمَعُوا قَوْلِي، وَعُوا مَنْطِقِي، عَسَى أَنْ تَرَوْا هذَا الْأَمْرَ مِنْ بَعْدِ هذَا الْيَوْمِ تُنْتَضَى فِيهِ السُّيُوفُ وَتُخَانُ فِيهِ الْعُهُودُ، حَتَّى يَكُونَ بَعْضُكُمْ أَئِمَّةً لِأَهْلِ الضَّلَالَةِ وَشِيعَةً لِأَهْلِ الْجَهَالَةِ» (٢/ ٢٣)، وقوله (عليه السلام): إلى دعوة حق... أي لن يدعو أحد قبلي إلى حق فما لم أدع إليه لم يكن حقا، أولم يسبقني أحد إلى إجابة دعوة حق، فما لم أجب إليه لا يكون حقا، ونضى السيف من غمده وانتضاه: أخرجه، قال ابن ميثم رحمه الله: إشارة إلى ما علمه (عليه السلام) من حال البغاة والخوارج والناكثين لعهد بيعته، وما وقع بعد هذا اليوم من قتل الحسين (عليه السلام)، وظهور بني أمية وغيرهم، وأشار بأئمة أهل الضلالة إلى طلحة والزبير، وبأهل الضلالة إلى أتباعهم، وبأهل الجهالة إلى معاوية، ورؤساء الخوارج، وأمراء بني أمية، وبشيعتهم إلى أتباعهم[٤٨]، والإمام بتوضيح هذه الرؤية للرعية إنما يضرب مثلا رائعًا في الأمانة والمصارحة لهم في مواجهة الأحداث القادمة التي تهدد وحدة الأمة[٤٩]، وقال (عليه السلام) في خطبة أخرى يوضح هذه الفتنة: «أَلَا وَإِنَّ أَخْوَفَ الْفِتَنِ عِنْدِي عَلَيْكُمْ فِتْنَةُ بَنِي أُمَيَّةَ، فَإِنَّهَا فِتْنَةٌ عَمْيَاءُ مُظْلِمَةٌ عَمَّتْ خُطَّتُهَا، وَخَصَّتْ بَلِيَّتُهَا، وَأَصَابَ الْبَلَاءُ مَنْ أَبْصَرَ فِيهَا، وَأَخْطَأَ الْبَلَاءُ مَنْ عَمِيَ عَنْهَا، وَايْمُ اللهِ لَتَجِدُنَّ بَنِي أُمَيَّةَ لَكُمْ أَرْبَابَ سُوءٍ بَعْدِي، كَالنَّابِ الضَّرُوسِ، تَعْذِمُ بِفِيهَا وَتَخْبِطُ بِيَدِهَا، وَتَزْبِنُ بِرِجْلِهَا، وَتَمْنَعُ دَرَّهَا، لَا يَزَالُونَ بِكُمْ حَتَّى لَا يَتْرُكُوا مِنْكُمْ إِلَّا

نَافِعاً لَهُمْ أَوْ غَيْرَ ضَائِرٍ بِهِمْ، وَلَا يَزَالُ بَلَاؤُهُمْ عَنْكُمْ حَتَّى لَا يَكُونَ انْتِصَارُ أَحَدِكُمْ مِنْهُمْ إِلَّا كَانْتِصَارِ الْعَبْدِ مِنْ رَبِّهِ، وَالصَّاحِبِ مِنْ مُسْتَصْحِبِهِ، تَرِدُ عَلَيْكُمْ فِتْنَتُهُمْ شَوْهَاءَ مَخْشِيَّةً وَقِطَعاً جَاهِلِيَّةً، لَيْسَ فِيهَا مَنَارُ هُدًى، وَلَا عَلَمٌ يُرَى، نَحْنُ أَهْلَ الْبَيْتِ مِنْهَا بِمَنْجَاةٍ وَلَسْنَا فِيهَا بِدُعَاةٍ، ثُمَّ يُفَرِّجُهَا اللهُ عَنْكُمْ كَتَفْرِيجِ الْأَدِيمِ بِمَنْ يَسُومُهُمْ خَسْفاً وَيَسُوقُهُمْ عُنْفاً، وَيَسْقِيهِمْ بِكَأْسٍ مُصَبَّرَةٍ لَا يُعْطِيهِمْ إِلَّا السَّيْفَ، وَلَا يُحْلِسُهُمْ إِلَّا الْخَوْفَ، فَعِنْدَ ذَلِكَ تَوَدُّ قُرَيْشٌ بِالدُّنْيَا وَمَا فِيهَا لَوْ يَرَوْنَنِي مَقَاماً وَاحِداً وَلَوْ قَدْرَ جَزْرِ جَزُورٍ لِأَقْبَلَ مِنْهُمْ مَا أَطْلُبُ الْيَوْمَ بَعْضَهُ فَلَا يُعْطُونِيهِ»

فالمبصر العارف للحق يصيبه البلاء لما يرى من الجور فيه وفي غيره، وأما الجاهل المنقاد لهم فهو في راحة، والناب: الناقة المسنة، والضروس: السيئة الخلق، والعذم: العض والأكل بجفاء، والزبن: الدفع، والدر في الأصل: اللبن ثم أطلق على كل خير، وهو كناية عن منع حقوق المسلمين، والاستبداد بأموالهم، وقوله: أو غير ضائر يعني من لا ينكر أفعالهم، والانتصار: الانتقام، وقد جاء في كلامه (عليه السلام) تفسير انتصار العبد من ربه في غير هذا الموضع؛ إذ عقبه بقوله: إذا شهد أطاعه وإذا غاب اغتابه، والمراد بالصاحب هنا التابع، والشوهاء: القبيحة، وقوله (عليه السلام): وقطعا جاهلية شبهها بقطع السحاب لتراكمها، أو قطع الحبل لورودها دفعات، وقوله (عليه السلام): بمنجاة أي بمعزل لا تلحقنا آثامها ولسنا من أنصار

(١/ ١٨٤)، وقوله (عليه السلام) الخطة: الحال والأمر، وعمومها لأنها كانت ولاية عامة، وخصت بليّتها بالصالحين، والأئمة من أهل البيت (عليهم السلام) وشيعتهم،

تلك الدعوة، وقوله: كتفريج الأديم، الأديم: الجلد، ووجه الشبه انكشاف الجلد عما تحته من اللحم، وقوله (عليه السلام): يسومهم خسفا أي يوليهم ذلا، والخسف: النقصان والهوان، وقوله (عليه السلام): مصبرة أي ممزوجة بالصبر المر، أو مملوءة إلى أصبارها، أي جوانبها، قوله (عليه السلام): ولا يحلسهم أي لا يلبسهم، والحلس كساء رقيق يكون تحت البرذعة، والجزور من الإبل يقع على الذكر والأنثى، وجزرها: ذبحها[٥٠]، هكذا يصف الإمام علي (عليه السلام) فتنة ترك الأمة إطاعة أمر الله في التنصيب الإلهي؛ إذ يصيب الأمة البلاء وتنتهك الأعراض والأموال وتضيع الحقوق، وقد ذكر (عليه السلام) وصفًا دقيقًا للفتن قبل أن يفصل في تفاصيلها، فقال: «إِنَّ الْفِتَنَ إِذَا أَقْبَلَتْ شَبَّهَتْ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ نَبَّهَتْ، يُنْكَرْنَ مُقْبِلَاتٍ، وَيُعْرَفْنَ مُدْبِرَاتٍ، يَحْمِنَ حَوْمَ الرِّيَاحِ، يُصِبْنَ بَلَداً، وَيُخْطِئْنَ بَلَداً» (١/ ١٨٣).

المطلب الثالث: فلسفة قعود الإمام علي (عليه السلام):

اختار الله سبحانه وتعالى الإمام علي (عليه السلام) لخلافة النبي (صلى الله عليه وآله)، وما إن أغمض النبي عينيه حتى عدلت الأمة عن التنصيب الإلهي الذي كانوا قد رضخوا له في حياة النبي، وعلى هذا فالإمام علي لم يعصِ الله سبحانه بتركه لخلافة النبي؛ لأن الأمة هي التي عدلت عنه، وعصر الإمام علي (عليه السلام) وما جرى فيه من الأحداث العظيمة التي يحتاج فهمها إلى تأمل صادق، وبحث عميق حيث وقع كثير من الناس في تحليل الأحداث بمتاهات، فكان يصعب على بعضهم فهم سكوت الإمام علي (عليه السلام) في مقابل

ما جرى للخلافة[٥١]، قال (عليه السلام) بعد أن عزموا على بيعة عثمان: «لَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَحَقُّ النَّاسِ بِهَا مِنْ غَيْرِي وَوَ اللهِ لَأُسْلِمَنَّ مَا سَلِمَتْ أُمُورُ الْمُسْلِمِينَ وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا جَوْرٌ إِلَّا عَلَيَّ خَاصَّةً الْتِمَاساً لِأَجْرِ ذَلِكَ وَفَضْلِهِ وَزُهْداً فِيمَا تَنَافَسْتُمُوهُ مِنْ زُخْرُفِهِ وَزِبْرِجِهِ» (١/ ١٢٤)، وقوله: نافست في الشيء منافسة، إذا رغبت فيه على وجه المباراة في الكرم، وتنافسوا فيه، أي رغبوا، والزخرف: الذهب، ثم شبه به كل مموه مزور، والمزخرف: المزين، والزبرج: الزينة من وشى أو جوهر، يقول لأهل الشورى: فهو (عليه السلام) في هذا الكلام أيضا يصرح بأنه أحق بالإمامة من غيره مطلقا، ويقول للقوم بأنكم عالمون بذلك، ولم يقل قوله: "والله لأسلمن..." إلّا بعد أن ناشد القوم بحقه، وبعد أن هددوه بالقتل إن لم يبايع[٥٢]، إنكم تعلمون أني أحق بالخلافة من غيري، وتعدلون عني، ثم أقسم ليسلمن وليتركن المخالفة لهم، إذا كان في تسليمه ونزوله عن حقه سلامة أمور المسلمين، ولم يكن الجور والحيف إلّا عليه خاصة، وهذا كلام مثله (عليه السلام)، لأنه إذا علم أو غلب على ظنه أنه إن نازع وحارب دخل على الإسلام وهن وثلم لم يختر له المنازعة، وإن كان يطلب بالمنازعة ما هو حق، وإن علم أو غلب على ظنه بالإمساك عن طلب حقه إنما يدخل الثلم والوهن عليه خاصة، ويسلم الإسلام من الفتنة، وجب عليه أن يغضي ويصبر على ما أتوا إليه من أخذ حقه، وكف يده، حراسة للإسلام من الفتنة، فإن قلت: فهلا سلم إلى معاوية وإلى أصحاب الجمل، وأغضى على اغتصاب حقه حفظًا للإسلام من الفتنة؟ قلت: إن الجور الداخل عليه من أصحاب الجمل

ومن معاوية وأهل الشام، لم يكن مقصورا عليه خاصة، بل كان يعم الإسلام والمسلمين جميعا، لأنهم لم يكونوا عنده ممن يصلح لرياسة الأمة وتحمل أعباء الخلافة، فلم يكن الشرط الذي اشترطه متحققا، وهو قوله: «ولم يكن فيه جور إلّا علي خاصة»، وهذا الكلام يدل على أنه (عليه السلام) لم يكن يذهب إلى أن خلافة عثمان كانت تتضمن جورًا على المسلمين والإسلام، وإنما كانت تتضمن جورًا عليه خاصة، وأنها وقعت على جهد مخالفة الأولى، لا على جهة الفساد الكلي والبطلان الأصلي، وهذا محض مذهب أصحابنا[٥٣].

إن أمير المؤمنين (عليه السلام) حينما قيل له: بايع، قال: فإن لم أفعل!! قالوا: إذن تقتل!! قال: إذن تقتلون عبد الله وأخا رسوله... فأجابوه: أمَّا عبد الله فنعم وأما أخو رسوله فلا... وبعد ذلك التفت إلى قبر رسول الله، وقال (عليه السلام): «يا ابن أم إن القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني»... أي إنه ردد نفس كلام نبي الله هارون؛ ليبين إن موقفه يشابه موقف نبي الله هارون... أو إن قول علي (عليه السلام) إشارة إلى السبب الثاني الذي ذكره هارون من عدم تفريق كلمة المسلمين: (لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين وكان الجور علي خاصة)... وكأن النبي (صلى الله عليه واله) أراد أن يؤكد لنا هذا التشابه بينهما أيضًا حينما قال لعلي «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلّا أنَّه لا نبي بعدي**» وقال أيضا: (علي وهارون كالفرقدين)، أو حينما قال له: (إن الأمة ستغدر بك بعدي)، أو قوله له: (أما أنت ستلقى بعدي جهدا)، أو قوله لأهل بيته: (أنتم المستضعفون بعدي)[٥٤].

وأمَّا السبب الذي دعاه (عليه

السلام) إلى العدول عن مناجزة القوم وقتالهم فأمور عدة، منها:

أولا: تقيَّد الإمام علي بوصية النبي له، فإن النبي (صلى الله عليه وآله) قال لعلي: «**إن قريشًا ستظاهر عليكم، وتجتمع كلمتهم على ظلمك وقهرك، فإن وجدت أعوانًا فجاهدهم، وإن لم تجد أعوانًا فكف يدك وأحقن دمك، أما إن الشهادة من ورائك، لعن الله قاتلك**»[٥٥]؛ إذ إن عليًّا (عليه السلام) لم يجد من المسلمين عددًا كافيًا للقيام بالسيف، وإن كان يمتلك من الشجاعة ما يجعله قادرًا على الوقوف لوحده، إلا أن للناصر في مثل هذا المقام موضوعية، فإن المسألة ليست مسألة انتقام، وإنما هي إمارة يراد بها سياسة الناس تدبير أمورهم، فإذا عدلت الأمة عن أميرها، ولم تقف إلى جانبه ولم تنصره على عدوه، سقطت الحجة عنه، وكان له القعود والاعتزال، وقد وردت نصوص عديدة تدل على أنه (عليه السلام) قد حمل فاطمة والحسنين (عليه السلام) ودار بهم ليلاً على بيوت المهاجرين والأنصار واستنصرهم في محاولة لاستطلاع الوضع وإحصاء القدرات المتاحة، فما استجاب له إلّا القليل ممَّن لم تقم بهم الحجة، وفكَّر في أمر المقاومة والدفاع عن هذا الحق الذي يراه أولى به، فرأى أنه لا ناصر له إلّا أهل بيته، وهم قليلون بالنسبة إلى من لا يعينه أو يعين عليه، فإنه لم يكن له معين إلّا بني هاشم كالعباس وبنيه وأبي سفيان بن الحرث ومن يخصهم وضعفهم وقلتهم عن مقاومة جمهور الصحابة ظاهر فظن بهم عن الموت لعلمه (عليه السلام) أنه لو قام بهم لقتلوا ثم لا يحصل له مقصوده، لذا قال[٥٦] (عليه السلام): «**فَنَظَرتُ فَإذا لَيسَ لي رافِدٌ ولا ذابٌّ ولا مُساعِدٌ إلّا أهلَ بَيتي فَضَنَنتُ بِهِم عَنِ المَنِيَّةِ،**

فَأغضَيتُ عَلَى القَذى، وجَرَعتُ ريقي عَلَى الشَّجا، وصَبَرتُ مِن كَظمِ الغَيظِ عَلى أمَرَّ مِنَ العَلقَمِ، وآلَمَ لِلقَلبِ مِن وَخزِ الشِّفارِ»(٢/ ٢٠٢).

ثانيا: نظرة الإمام علي الثاقبة لمستقبل الإسلام، إذ رأى أن المجتمع الإسلامي حديث عهد بالدين، وأن الحرب الداخلية ستأتي على الإسلام من الجذور، ولن تبقي له باقية، ولاسيما مع وجود من يتربص بهذا الدين، وأمير المؤمنين (عليه السلام) يعيش همَّ الإسلام، وقد رعى بذرته منذ نشوئها، وشارك في إنمائها جنبًا إلى جنب مع الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله)، فلا يتصور منه أن يقدم على ما يؤدي إلى القضاء على الإسلام، وأي فائدة تعود عليه إذا أقدم على ذلك؟ لأجل هذا لجأ (عليه السلام) إلى المسالمة، وتخلى عن حقه في الإمارة والخلافة، فأشفق علي في تلك الظروف أن يظهر إرادة القيام بأمر الناس مخافة البائقة، وفساد العاجلة، والقلوب على ما وصفنا، والمنافقون على ما ذكرنا، يعضون عليهم الأنامل من الغيظ، وأهل الردة على ما بينا، والأمم الكافرة على ما قدمنا، والأنصار قد خالفوا المهاجرين، وانحازوا عنهم يقولون: منا أمير ومنكم أمير، فدعاه النظر للدين إلى الكف عن طلب الخلافة، والتجافي عن الأمور، علما منه إن طلبها والحال هذه، يستوجب الخطر بالأمة، والتغرير في الدين، فاختار الكف إيثارًا للإسلام، وتقديمًا للصالح العام، وتفضيلا للآجلة على العاجلة[٥٧]، ولهذا فإن موقفه (عليه السلام) عندما عدل عن السيف ولجأ إلى السلم لم يكن إقرارًا او اعترافًا بشرعية الآخرين، ولا يدل ابدًا على بطلان حقه وسقوط أولويته وتقدمه، ولم يكن ذلك تقصيرًا في وظيفته التي حمله

الله إياها، وحاله كان كحال الأنبياء العظام الذين أرسلهم الله رحمة للناس، فخذلوهم وكذبوهم، فعاد ذلك على الناس بالسوء والضلال ونجى الله أنبياءه ورفع منازلهم عنده بما صبروا وجاهدوا.

ثالثا: زهد الإمام علي بالمناصب الدنيوية (عليه السلام)، فليس له رغبة شخصية في الإمارة ولا يحرص عليها، وإذا طلبها فإنما يطلبها لغيرها، يطلبها ليقيم قواعد العدل ويكرس أحكام الدين ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وهذه هي مهمة الأنبياء والأوصياء وأهدافهم، فإذا أمكنهم ذلك قاموا بالأمر وتحملوا أعباء المسؤولية، وإذا حالت دونهم الظروف وقامت أمامهم الموانع والعقبات، لم يأسوا على ما فاتهم من الإمارة والسلطان، بل اعتبروا ذلك من قبيل التكليف الذي أسقطه الله بالعجز وعدم القدرة. وهذا حاله (عليه السلام) مع قومه، قال (عليه السلام) زاهدًا بكل شيء «**وَلَأَلْفَيْتُمْ دُنْيَاكُمْ هَذِهِ أَزْهَدَ عِنْدِي مِنْ عَفْطَةِ عَنْزٍ**» (١/ ٣٧).

رابعا: حسد منافسيه على ما آتاه الله من فضله، إما حقدًا عليه؛ لأنه قتل صناديدهم وهشم أبطالهم، وأرغم أنوفهم، وأخضعهم وحطم كبرياءهم بسيفه وشجاعته حتى أسلموا واستسلموا وهو مع ذلك شامخ يذود عن ابن عمه لا تأخذه في الله لومة لائم[٥٨]، إذ قال (عليه السلام) في هذا «**.....فَدَعْ عَنْكَ قُرَيْشاً وَتَرْكَاضَهُمْ فِي الضَّلَالِ، وَتَجْوَالَهُمْ فِي الشِّقَاقِ، وَجِمَاحَهُمْ فِي التِّيهِ، فَإِنَّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى حَرْبِي كَإِجْمَاعِهِمْ عَلَى حَرْبِ رَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) قَبْلِي، فَجَزَتْ قُرَيْشاً عَنِّي الْجَوَازِي، فَقَدْ قَطَعُوا رَحِمِي، وَسَلَبُونِي سُلْطَانَ ابْنِ أُمِّي....**»(٣/ ٦١).

والمسلمون اليوم بلا شك يعيشون

ما يعيشون من الفرقة والتشتت والوهن والضياع؛ لأنهم لم يتمسكوا بالثقلين اللذين أمر الرسول (صلى الله عليه وآله) بالتمسك بهما، كتاب الله وعترة رسوله (صلى الله عليه واله).

الخاتمة وأبرز النتائج

بعد أن تنقلنا بين أقوال الإمام علي (عليه السلام) وخطبه البليغة، التي تناولت هموم الأمة ومشاكلها، وما ذهب إليه شارحوها، توصلنا إلى أمور عدة منها:

١- لا تثبت الإمامة بالاختيار والانتخاب بل بالنص الالهي، وقد ثبت فشل كل قيادات الأمة وولاتها عبر التاريخ، فقد عمَّ الظلم والاضطهاد، وانتشر الرعب والفقر في المجتمعات، على الرغم من قيام نظام الخلافة بالسيطرة على الأمصار الإسلامية ومقدراتها، ويمكننا القول إن انتشار رقعة الدولة الإسلامية ورقيها حضاريًّا كان بمدد من الله تعالى والمؤمنين المخلصين الذين كان همهم نشر الدين، فانتشر بين الناس بفضل الأخلاق التي حملها المؤمنون لتلك البلدان، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الدور الريادي للأئمة آل البيت (عليهم السلام) في نشر الدين والعلم، فقد تخرج من مدرسة الإمام الصادق (عليه السلام) آلاف العلماء والطلبة، حاملين الدين والعلم والأخلاق المحمدية، وهكذا انتشر الإسلام.

٢- لم يكن الاختيار الإلهي للأئمة (عليهم السلام) جزافاً، بل لتوفر شروط عديدة في شخص الإمام، وقد ذكر الإمام علي (عليه السلام)، بعض من هذه الصفات والشروط في خطبه وأقواله بينت أهليته لهذا المنصب.

٣- تقع على عاتق الإمام مهام كثيرة منها نشر الدين والعدل والمساواة، وإحقاق الحق والنصح للأمة، وغيرها من المهام، وقد أرجع

الإمام علي (عليه السلام) عند تسلمه الخلافة كل الحقوق المسلوبة ووزع العطاء بالسوية.

٤- ستتيقن الجموع الغفيرة المتنوعة الاتجاهات والأفكار والمعتقدات أن قيادة الأمم لا تكون إلّا بتولي المعصوم الأمر، عندما يفرج الله تعالى عن الإمام الذي ادَّخره لآخر الزمان: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾[٥٩]، عندها سيحقق العدل الإلهي على الأرض ويدين له كل العالم.

٥- إن بلاغة أقوال الإمام علي (عليه السلام) وخطبه، وغزارة ما جاء فيها من علم وحكم تدل دلالة واضحة أن كل ما في نهج البلاغة عائد للإمام علي، فقد شكك بعضهم في هذا الكتاب متبعين منهج آبائهم في عداء الإمام، حسداً له وحقداً عليه.

٦- أن يقتدي السياسي بالإمام علي (عليه السلام)؛ إذ سُلب حقه المنصوص عليه من الله ورسوله، ومع ذلك وقف موقفًا إيجابيًّا محافظًا على الدين والدولة الفتية وديمومتها، فلم يحاول (عليه السلام) الكيد ممَّن أقصوه عن الخلافة، بل كان المستشار والناصح الأمين لهم، قال عمر: (لا أبقاني الله لمعضلة ليس لها أبو حسن)[٦٠]، ومن جهة أخرى لم يكن يهادن في الحق، فقدم (عليه السلام) المثل الرائع للسياسي المخلص لدينه وأمته، وما نراه اليوم لا يمثل إلّا نفاقاً سياسيًّا هدفه تحقيق مصالح شخصية بعيدة عن أخلاق الأمة التي أحياها النبي (صلى الله عليه وآله): ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾[٦١].

الهوامش

١- المائدة: ٦٧.

٢- آل عمران: ١٠٣.

٣- المائدة: ٣.

٤- آل عمران: ١٤٤.

٥- ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤].

٦- ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٣٢].

٧- ينظر: لسان العرب، لابن منظور: (١/ ٢٤)، والقاموس المحيط: (١/ ١٠٧٧)، وتاج العروس الزبيدي: (٣١/ ٢٤٦).

٨- مناهج اليقين العلّامة الحلّي: (ص ٣٦٧).

٩- الأحكام السلطانية، علي بن محمد بن حبيب الماوردي: (ص ١٥).

١٠- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: (١/ ٢٦٠).

١١- التعريفات الفقهية: (ص: ٨٩).

١٢- البحر الرائق: ابن نجيم المصري: (٥/ ٣٢)، وينظر كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: (١/ ٧٥٧).

١٣- تاريخ ابن خلدون: ابن خلدون: (١/ ٢٠٩).

١٤- المعجم الموضوعي لنهج البلاغة: أويس كريم محمد: (ص ١).

١٥- ينظر: الذريعة: آقا بزرگ الطهراني: (١٤/ ١١٢).

١٦- [آل عمران: ١٤٤].

١٧- فقد ورد في صحيح مسلم (٧/ ١٢) وغيره هذه الرواية: حدثنا يوسف أبو سلمة الماجشون حدثنا محمد بن المنكدر عن سعيد بن المسيب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه، قال، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «**لعلى أنت منى بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي**».

١٨- ينظر بحار الأنوار: محمد باقر المجلسي: (٢٩/ ٦٠٧).

١٩- ينظر: بحار الأنوار: العلامة المجلسي: (٣٣/ ٥٩٨).

٢٠- ينظر: شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد: (١٧/ ١٣٢- ١٣٣).

٢١- الأحكام السلطانية: علي بن محمد

بالماوردي: (ص: ٢٧).
٢٢- شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد: (٩/ ٣٢٨).
٢٣- بحار الأنوار: العلامة المجلسي: (٣٤/ ٢٥).
٢٤- شرح أصول الكافي: مولي محمد صالح المازندراني: (٥/ ٢١٥).
٢٥- دلائل الإمامة: محمد بن جرير الطبري (ص ٢٢).
٢٦- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل: الباقلاني: (ص٥٠٢).
٢٧- بحار الأنوار: العلامة المجلسي: (٣٢/ ٧٧).
٢٨- [فاطر: ٨].
٢٩- مصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة): الميرجهاني،: (ص ٣١٦).
٣٠- نهج البلاغة: الشيخ محمد عبده: (٢/ ٦٤).
٣١- ينظر: شرح كتاب السنة للبربهاري: عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن الراجحي: (٦/ ٣).
٣٢- ينظر: الأحكام السلطانية، لأبي يعلى الفراء: (ص: ٢٠، ٢٣).
٣٣- نظام الحكم في الإسلام: الشيخ المنتظري: (ص ١١٨).
٣٤- كتاب الأربعين: محمد طاهر القمي الشيرازي: (ص ١٩٥).
٣٥- أضواء على الصحيحين: الشيخ محمد صادق النجمي: (ص ٣٥١).
٣٦- رسائل في الغيبة: الشيخ المفيد: (١/ ٦).
٣٧- شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد: (٢/ ٢٠٥).
٣٨- [التوبة: ٦٠].
٣٩- المصدر نفسه: (٨/ ١١١).
٤٠- نفسه: (١٠/ ١٠٠).
٤١- [القصص: ٨٣].
٤٢- علل الشرائع: الشيخ محمد بن علي الصدوق: (١/ ١٥٢).
٤٣- رسائل المرتضى: الشريف المرتضى: (٢/ ١٠٨).
٤٤- ينظر: بحار الأنوار: محمد باقر المجلسي: (٢٩/ ٥٣٢).
٤٥- نهج البلاغة: شرح محمد عبده: (١/ ٣٥).
٤٦- كتاب الأربعين: محمد طاهر القمي الشيرازي: (ص ١٧).
٤٧- الشهب الثواقب لرجم شياطين

النواصب: الشيخ محمد آل عبد الجبار: (ص ١٤).
٤٨- بحار الأنوار: محمد باقر المجلسي: (٣١/ ٣٣٦).
٤٩- السيف والسياسة: صالح الورداني: (ص ١٨٢).
٥٠- بحار الأنوار: محمد باقر المجلسي: (٤١/ ٣٥١).
٥١- صراط النجاة: الميرزا جواد التبريزي: (٣/ ٤٢٦).
٥٢- الإمامة في أهم الكتب الكلامية: السيد علي الميلاني: (ص ٢٨).
٥٣- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: (٦/ ١٦٧).
٥٤- الانتصار: العاملي: (٦/ ٤٢٦).
٥٥- موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ: محمد الريشهري: (١١/ ٣٣٣).
٥٦- ينظر: الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة: السيد علي خان المدني: (ص ١٩٥).
٥٧- ينظر: المراجعات: السيد عبد الحسين شرف الدين: (ص ٢٥٠).
٥٨- لأكون مع الصادقين: الدكتور محمد التيجاني: (ص ٩٤).
٥٩- [القصص: ٥].
٦٠- بحار الأنوار: العلامة المجلسي: (٤٠/ ١٤٩).
٦١- [آل عمران: ١١٠].

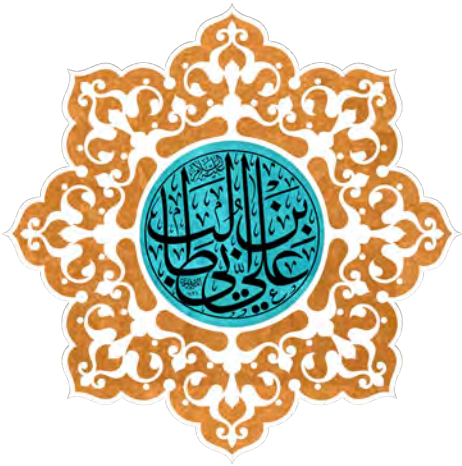

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. أضواء على الصحيحين: الشيخ محمد صادق النجمي، تحقيق وترجمة: الشيخ يحيى كمالي البحراني، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم- إيران، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٩هـ.

٢. تاج العروس: الزبيدي محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية، د ط.

٣. الانتصار: العاملي: دار السيرة- بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى: ١٤٢٢.

٤. الشهب الثواقب لرجم شياطين النواصب: الشيخ محمد آل عبد الجبار، تحقيق: حلمي السنان، مطبعة الشهاب، قم- إيران، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٨.

٥. بحار الأنوار: العلامة المجلسي، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٣- ١٩٩٢م.

٦. تاريخ ابن خلدون: ابن خلدون: دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان، د ط.

٧. تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل: الباقلاني، تحقيق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر - مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، الطبعة: الثالثة، سنة الطبع: ١٤١٤- ١٩٩٣م.

٨. دلائل الإمامة: محمد بن جرير الطبري (الشيعي) مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة، الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٣.

٩. رسائل في الغيبة: الشيخ المفيد، تحقيق: علاء آل جعفر، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية: ١٤١٤- ١٩٩٣م.

١٠. لسان العرب: ابن منظور محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين: دار صادر- بيروت، الطبعة: الثالثة- ١٤١٤ هـ.

١١. نهج البلاغة: الشيخ محمد عبده: دار الذخائر- قم - إيران الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٢- ١٣٧٠ ش.

١٢. الأحكام السلطانية: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب، الشهير بالماوردي، دار الحديث - القاهرة، د.ط.

١٣. الإمامة في أهم الكتب الكلامية: السيد علي الميلاني، منشورات شريف الرضي، قم - إيران، الطبعة: الأولى، سنة

الطبع: ١٤١٣- ١٣٧٢ ش.
١٤. البحر الرائق: ابن نجيم المصري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٨- ١٩٩٧م.
١٥. التعريفات الفقهية: محمد عميم الإحسان المجددي البركتي: دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م) الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
١٦. الذريعة: آقا بزرگ الطهراني، دار الأضواء- بيروت- لبنان، الطبعة: الثانية.
١٧. السيف والسياسة: صالح الورداني، دار الجسام، القاهرة- مصر، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٩٩٦م.
١٨. رسائل المرتضى: الشريف المرتضى، تحقيق: تقديم: السيد أحمد الحسيني، المطبعة: مطبعة الخيام، إيران - قم، سنة الطبع: ١٤٠٥.
١٩. شرح أصول الكافي: مولى محمد صالح المازندراني،: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان- بيروت، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢١- ٢٠٠٠ م.
٢٠. شرح كتاب السنة للبربهاري: عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن الراجحي http://www.islamweb.net
٢١. شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم: دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الأولى: ١٣٧٨- ١٩٥٩ م.
٢٢. علل الشرائع: الشيخ محمد بن علي الصدوق، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم: منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها - النجف الأشرف، سنة الطبع: ١٣٨٥- ١٩٦٦م.
٢٣. صراط النجاة: الميرزا جواد التبريزي، المركز الثقافي أمين، إيران- قم، الطبعة: الأولى: ١٤١٨- ١٩٩٧ م.
٢٤. كتاب الأربعين: محمد طاهر القمي الشيرازي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، المطبعة: أمير، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٨.
٢٥. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية:

د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني: مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، الطبعة: الأولى- ١٩٩٦م.
٢٦. لأكون مع الصادقين: الدكتور محمد التيجاني: مؤسسة أنصاريان- قم- إيران، د. ط.
٢٧. مصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة): الميرجهاني، نسخة مخطوطة، سنة الطبع: ١٣٨٨.
٢٨. مناهج اليقين العلامة الحلّي أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي، تحقيق محمد رضا الأنصاري، دار الفكر، بيروت - لبنان، د. ط.
٢٩. موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ: محمد الريشهري، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث،: دار الحديث للطباعة والنشر، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٥.
٣٠. نظام الحكم في الإسلام: الشيخ المنتظري، المطبعة: هاشميون، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٣٨٠ ش.
٣١. الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة: السيد علي خان المدني، تحقيق: تقديم: السيد محمد صادق بحر العلوم: منشورات مكتبة بصيرتي- قم، سنة الطبع: ١٣٩٧.
٣٢. المراجعات: السيد عبد الحسين شرف الدين، تحقيق: حسين الراضي، الطبعة: الثانية: ١٤٠٢- ١٩٨٢م.
٣٣. المعجم الموضوعي لنهج البلاغة: أويس كريم محمد: مجمع البحوث الإسلامية- مشهد - إيران، الطبعة: الأولى.
34. القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.